



الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية العلوم الإدارية والمالية

قسم العلوم المالية والمصرفية

دور السياسة النقدية في معالجة التضخم (في الاقتصاد اليمني)

(2020-2015)

بحث مقدم لاستكمال لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس

إعداد

نسرین فتحي السيد أحمد

شيماء عبدالله الرجامي

إنعام أحمد مطاع تقي الدين

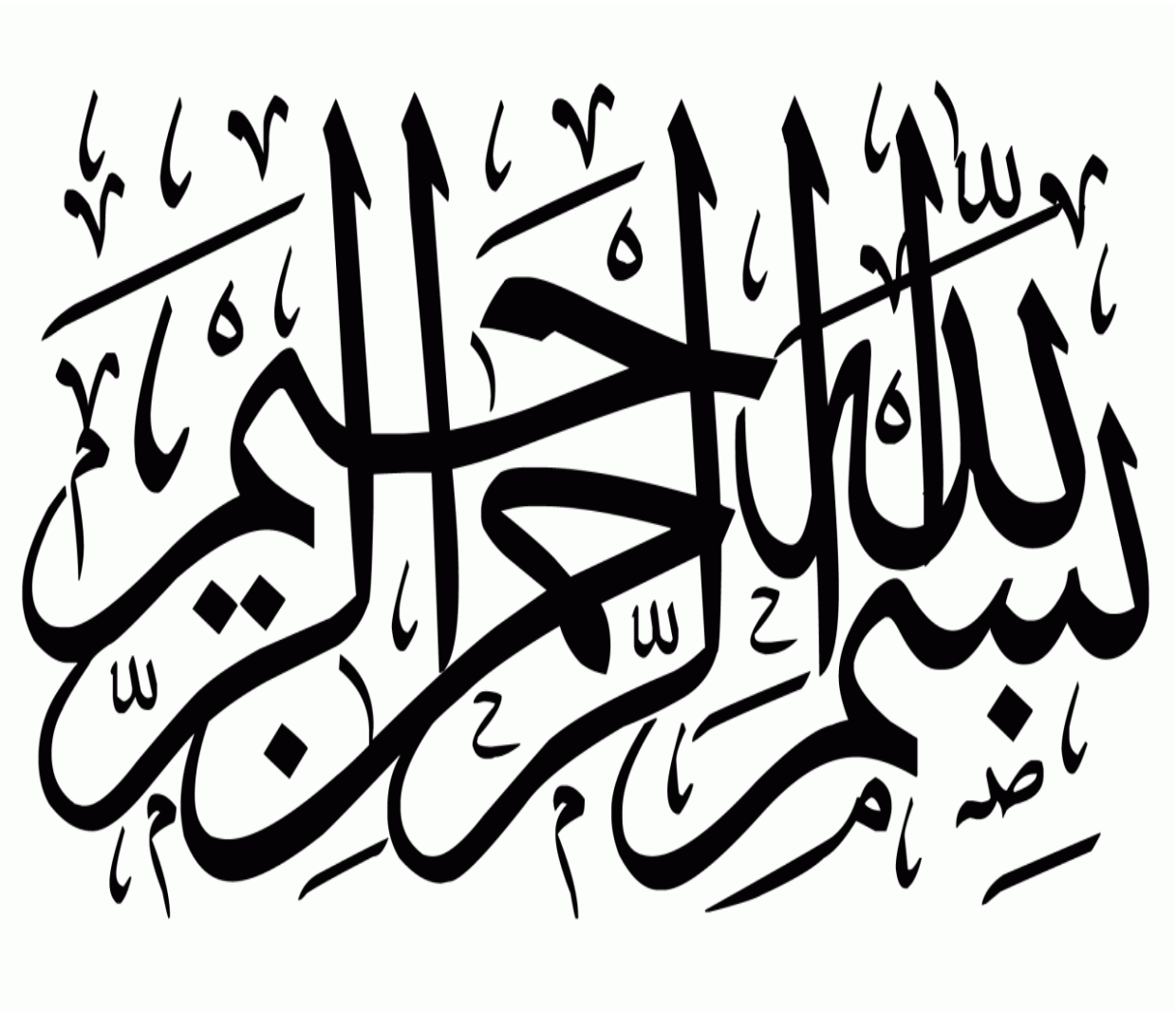
نوار محمد الشميري

نوف محمد البوساني

تحت إشراف الدكتور

محمد الشوكاني

2021/2020م



الإهداء

اهدي العمل المتواضع لمن حملتني وهنن على وهن وسهرت وربت ومن جسدها
أعطت وغذت يا أعذب كلمة نقشت في ذاكرتي ونطق بها اللسان يا من جعل
الرحمن الجنة تحت قدميك "أمي العزيزة"

الى من لعبني وداعبني كطفل بل كرضيع الى من كان سبباً في نجاحي "أبي
الغالي" انت الوجود وانت الجود وانت العطاء وانت السخاء وانت الحياة ومنك
استمد

"اسالكما الرضا والسلوان ان شاء الله" والى أستاذ وعميد كلية العلوم الإدارية
والمالية / خالد العليمي والأستاذ رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية / محمد
الصلوي.

والى كل من مد يد العون

والى كل من وجه لي كلمة طيبة ومشجعة.

الآية

قال تعالى

{إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ
الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ}

(3 آل عمران آية 190-191)

صدق الله العظيم

الشكر والتقدير

"شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة والو العلم قائما بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم"

(آل عمران 99)

الحمد لله رب العالمين الذي علم الإنسان ما لم يعلم، واحمده سبحانه علي توفيقه وعونه لنا على إنجاز هذا البحث، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
فإننا نتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً أن وفقنا في إتمام هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور / محمد الشوكاني رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية كلية العلوم الإدارية والمالية، والدكتور / محمد الصلوي رحمة الله عليه الذي تكرماً بالإشراف على هذه الدراسة والذي قدم لنا المشورة والنصح والإرشاد طيلة مدة الدراسة.

كما نتقدم بالشكر لكل من الأستاذ الدكتور / خالد العليمي، والدكتور /جميل الجويد، لما تفضلا في مناقشة البحث ليزداد إثراء من الملاحظات والتوصيات التي سيقدمانها.
كما لا يفوتنا أن اشكر رئيس جامعة المستقبل الأستاذ الدكتور /عبد الهادي الهمداني على لتعاونهم الدائم ومد يد العون والمساعدة.

وأخيراً نتقدم بالشكر إلى جميع الاهل والزملاء ولا ننسى أعظم شكر إلى أغلى اشخاص إلى قلوبنا كل دكتور قام بتدريسنا وارشادنا وكان سبباً في تفوقنا.
وجزا الله خيراً كل من كان له دور من قريب أو بعيد وكل من ساهم وساعد في إنجاز هذا البحث.

والله ولي التوفيق

قائمة المحتويات

الصفحة	الفهرس
ب	البسطة
ت	الإهداء
ث	الآية
ج	الشكر والتقدير
ج	قائمة المحتويات
ذ	ملخص البحث
ر	Abstract
	الفصل الاول: الإطار العام للبحث
	المبحث الأول: منهجية البحث
2	المقدمة
3	مشكلة البحث
3	أهداف البحث
4	أهمية البحث
4	فرضيات البحث
5	منهجية البحث
5	حدود البحث
5	مصادر جمع المعلومات
6	مصطلحات البحث
	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
7	الدراسات السابقة
	الفصل الثاني: الإطار النظري
	المبحث الأول:- السياسة النقدية
12	السياسة النقدية -التعريف والنشأة
14	مراحل تطور السياسة النقدية
17	البنك المركزي

17	أنواع السياسة النقدية
18	أهمية السياسة النقدية
19	أهداف السياسة النقدية
19	أساليب السياسة النقدية
19	أدوات السياسة النقدية
19	إيجابيات وسلبيات السياسة النقدية
20	الفرق بين السياسة النقدية والسياسة المالية
	المبحث الثاني:- أدوات السياسة النقدية
21	مقدمة أدوات السياسة النقدية
21	أدوات السياسة النقدية
22	أنواع أدوات السياسة النقدية
22	التقسيم الحديث للأدوات النقدية
23	ميكانيكية العمل من خلال الأدوات النقدية
	الفصل الثالث: التضخم ومعالجته
	المبحث الأول:- التضخم ومعالجته
25	مقدمة عن التضخم
25	تعريف التضخم
25	النظريات المفسرة للتضخم
33	أنواع التضخم
37	أسباب التضخم
39	آثار التضخم
40	خصائص التضخم
41	تأثير التضخم على النمو
42	تأثير التضخم على اللامساواة
44	التضخم في اليمن
	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
	المبحث الأول: إجراءات البحث
51	منهجية البحث

51	مجتمع البحث وعينة البحث
52	مقياس أداة الدراسة الميدانية
53	صدق أداة الدراسة
54	الأساليب الإحصائية المستخدمة
54	1: التوزيع التكراري والنسب المئوية
54	2: المتوسط الحسابي
54	3: الانحراف المعياري
55	أولاً: الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة
61	ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان
61	المحور الأول: هناك علاقة بين السياسة النقدية ومعالجة التضخم
64	المحور الثاني: هناك علاقة بين القضاء على التضخم وتحقيق المرونة في الأسعار والأجور
67	المحور الثالث: هناك علاقة بين تحقيق استقرار دون تضخم ورفع قيمة الريال اليمني للبنك المركزي
69	ثالثاً: عرض النتائج الإجمالية محاور الدراسة
70	رابعاً: اختبار الفرضيات
72	النتائج والتوصيات
72	أولاً: النتائج
73	ثانياً: التوصيات
74	المراجع العربية
75	المراجع الأجنبية
76	الملاحق
76	الاستبيان

ملخص البحث

تناول البحث دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد اليمني، وتمثلت مشكلة البحث في ما هو دور السياسة في معالجة التضخم وتكمن أهمية البحث في الكشف عن السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي، كما هدف البحث الى معرفة دور السياسة النقدية في معالجة التضخم ومحاولة التعرف على كيفية كبح التضخم وتحقيق المرونة في الأسعار والأجور و تحقيق الاستقرار ورفع قيمة الريال اليمني للبنك المركزي، وركز البحث على السياسة النقدية أولاً بتعريفها ونشأتها ومراحل تطورها وانواعها وما أهمية السياسة النقدية وأهدافها وأساليبها وأدوات السياسة النقدية التي لها أنواع وكيف يمكن العمل من خلال الأدوات النقدية وثانياً ركز البحث على التضخم ووضح أنواعه وأسباب واثاره وكيف يؤثر على النمو وينتج عنه لأمساواة لكي يوضح كيف تعالج السياسة النقدية هذه الظاهرة

ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة والمادة النظرية المتعلقة بالموضوع، وصياغة بعض الفرضيات لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها. تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في البحث وذلك بتصميم وتوزيع استبانة علمية محكمة على مجتمع الدراسة مكونة من ثلاثة محاور. ومن ثم تحليل بيانات الاستبانة من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) (Statistical package for social sciences) "الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية". وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تمثلت في وجود طرق يمكن من خلالها معالجة التضخم.

abstract

The research dealt with the role of monetary policy in addressing inflation in the Yemeni economy

The research problem is what is the role of politics in addressing inflation and the importance of research lies in revealing the monetary policy followed by the central bank, as the research aims to know the role of monetary policy in addressing inflation and trying to identify how to curb inflation and achieve flexibility in prices and wages and achieve stability and raise the value The Yemeni riyal for the Central Bank, and the research focused on monetary policy, first, with its definition, origins, stages of development and types, and what is the importance of monetary policy, its objectives, methods, and monetary policy tools that have types and how to work through monetary tools. inequality to illustrate how monetary policy addresses this phenomenon

By reviewing previous studies and theoretical material on the subject, and formulating some hypotheses to achieve the study's objectives and answering its questions. The descriptive analytical method was followed in the research by designing and distributing a controlled scientific questionnaire to the study population, consisting of three axes. Then, the questionnaire data was analyzed through the statistical program (SPSS) (Statistical package for social sciences). The study reached a set of results and recommendations represented in the existence of ways through which inflation can be addressed

الفصل الأول / الإطار العام والدراسات السابقة:

المبحث الأول: الإطار العام للمبحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المقدمة:

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، حيث أنها من أكثر الوسائل استعمالاً في السياسة الاقتصادية، ولكن نجاحها مرتبط بمدى دقة وحسن التعامل معها .

والسياسة النقدية أخذت في الأوقات الحالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى وأصبح دورها حاسم في التأثير على مختلف التغيرات الاقتصادية ويظهر ذلك بوضوح من خلال الارتباط بالمشاكل الاقتصادية كالتضخم وتدهور العملات المحلية بالحلول النقدية وفي هذه الحالة عندما تتوفر الظروف الملائمة للسياسة النقدية تتدخل بإجراءاتها وأدواتها ومنهجيتها لتكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، ومن ذلك تعمل السياسة النقدية في التأثير على التضخم من خلال الأدوات الكمية والكيفية للسياسة النقدية فالتضخم واحداً من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي، مثله مثل أي حالة أو ظاهرة اقتصادية ولا يعتبر بالضرورة حالة مرضية إلا بعد أن يتجاوز حدوده، كما يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباتها على معدلات متدنية حالة صحية بالضرورة، لأن قراءة واقع التضخم لاستيضاح ما يشير إليه رهن الظروف المرافقة له. والمعروف أن التضخم مؤشر تكمن خلفه حقائق قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية، وبالتالي فإنه يجب السيطرة على التضخم قبل أن يصل مستوى الخطورة رهن أسبابه، فالتضخم ظاهرة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية على السواء، ويزداد التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع. واستهداف التضخم يتطلب توفر سياسة اقتصادية محكمة قادرة على الجمع والملائمة بين أدواتها المختلفة، وفي إطار هذه العملية التصحيحية نجد معظم هذه الدول تسعى في المقام الأول إلى جعل السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة في مسارها الصحيح حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة بدرجة أكبر من الدقة والفعالية ومزيد من الشفافية والإصلاح. (سمحي أحمد، 2018، ص159)

سوف نسلط الضوء في هذه الدراسة على دراسة ما دور السياسة النقدية في معالجة التضخم.

مشكلة البحث:

عانى الاقتصاد اليمني ظروف اقتصادية صعبة تسببت في تدهور سعر صرف الريال اليمني اتجاه العملات الأجنبية عام 1990م، واصل الريال انخفاضه حتى وصل إلى 160 ريالاً للدولار خلال 1995م، خصوصاً بعد قيام البنك المركزي باتباع نظام سعر الصرف الحر (التعويم) وهذا أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وفقدان الريال اليمني قيمته في السوق المحلية والخارجية، مما استلزم استحداث أدوات جديدة من شأنها تحقيق الاستقرار في سعر الصرف واستقرار قيمة الريال اليمني، الإلزام عام 2015 بلغ سعر صرف الدولار إلى أكثر من 250 ريال بسبب الأوضاع الحالية في اليمن، وتناقص الاحتياطي النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي اليمني، حيث تضاعف من 4.7 مليار دولار في ديسمبر من العام 2014 إلى 2.1 مليار من الشهر ذاته العام الماضي التي تشمل في الأصل وديعة سعودية بقيمة مليار دولار طلبها الرئيس اليمني عام 2012 دعماً للعملة المحلية. وقد استنجدت الحكومة اليمنية بديعة أجنبية تفادياً لانتهاء الريال الكامل ووصل الريال لأدنى مستوياته خلال هذه الفترة حيث وصل الدولار الواحد يوازي 400 ريال يمني في أواخر 2016، ويتذبذب نزولاً حتى 350 ريال، واستقر على الأقل في بداية يوليو 2017 بـ 363 ريالاً للدولار الأمريكي. في أكتوبر 2018 وصل سعر الصرف للدولار الواحد أكثر من 830 ريالاً للدولار الواحد، وقدمت السعودية منحة إلى البنك المركزي اليمني في عدن قيمتها 200 مليون دولار للحد من تدهور العملة، وفي نوفمبر 2018 بعد تدهور حاد استعاد الريال عافيته حيث حدد البنك المركزي اليمني سعر الصرف بواقع 450 ريال مقابل الدولار ولكن عاد إلى سعر صرف في عام 2019 إلى الارتفاع 800 ريالاً للدولار الواحد وبعد إجراءات متخذة من الحكومة استطاعة خفض السعر إلى 700 ثم إلى 600 وبعد ذلك صدر قرار من البنك المركزي في عدن بسعر صرف الدولار الواحد يساوي 505 ولكن استمر لفترة ونزل إلى 456 وبعد فترة ارتفع مرة أخرى وتخطته 600.

المشكلة الرئيسية:

ما دور السياسة النقدية في معالجة التضخم؟

ومن السؤال الرئيسي تتفرع الاسئلة الفرعية الآتية:

- 1- كيف يمكن كبح التضخم وتحقيق المرونة في الأسعار والأجور؟
- 2- ما العلاقة بين تحقيق الاستقرار النقدي ورفع قيمة الريال اليمني للبنك المركزي مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى؟

أهداف البحث:

- 1- التعرف على العلاقة بين السياسة النقدية ومعالجة التضخم.
- 2- التعرف على العلاقة بين كبح التضخم وتحقيق المرونة في الأسعار والأجور.

3- التعرف على العلاقة بين تحقيق الاستقرار ورفع قيمة الريال اليمني للبنك المركزي مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى.

أهمية البحث:

علمية:-

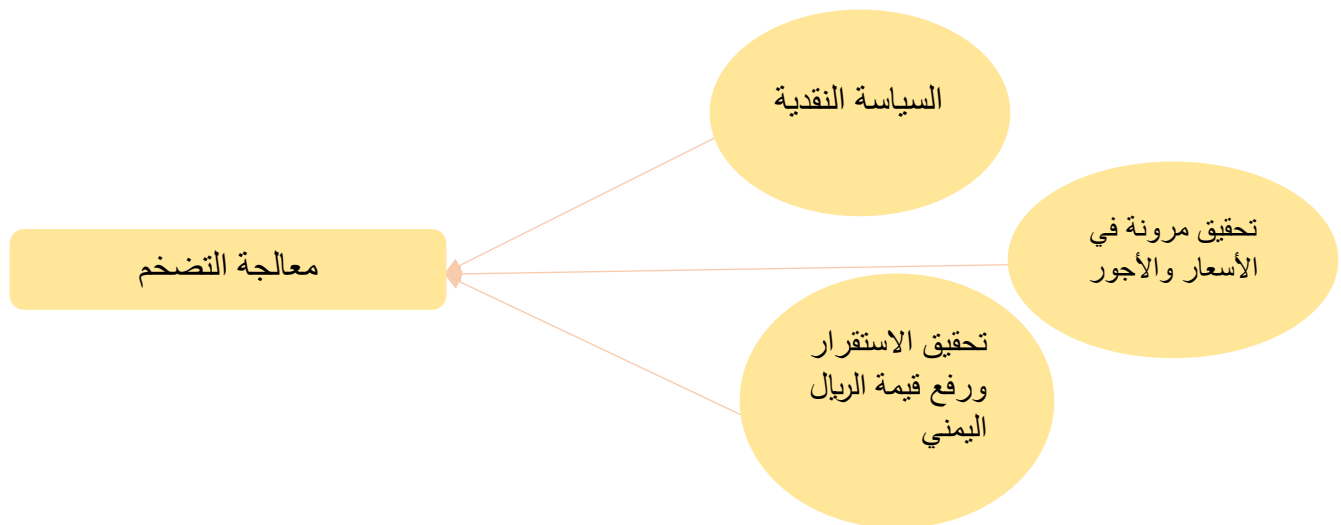
1- زيادة عدد البحوث التي تتناول أهمية السياسة النقدية المستخدمة في معالجة التضخم.

2- المساهمة في رفع درجة الوعي النقدي لدى البنوك والافراد والمؤسسات اليمنية.

3- اثراء المكتبة بهذا البحث والتطوير العلمي.

عملية:-

يستمد البحث أهميته من كونه يتناول ظاهرة خطيرة وهي التضخم وفي أغلب البلدان التي وصلت فيها معدلات التضخم إلى مستويات مرتفعة جداً مما استلزم وضع معالجات وانتهاج سياسية استهداف التضخم من اجل تحقيق هدف استقرار الأسعار.



فرضيات البحث:

من اجل الاجابة على التساؤلات المشكلة وتحقيقي اهداف البحث سوف يقوم الباحث بصياغة الفرضيات التالية:

1- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين السياسة النقدية ومعالجة التضخم.

2- لا توجد علاقة بين القضاء على التضخم وتحقيق المرونة في الأسعار والأجور.

3- لا توجد علاقة بين تحقيق استقرار دون تضخم ورفع قيمة الريال اليمني للبنك المركزي.

منهجية البحث:

المنهج الوصفي التحليلي احد ابرز المناهج المهمة المستخدمة في الدراسات العلمية بوجه عام تساهم في التعرف على ظاهرة الدراسة ووضعها في اطارها الصحيح وتتميز بطريقتها الواقعية في التعامل مع مشكلة البحث نظراً لوجود الباحث في قلب الميدان او المكان المتعلق بالدراسة ولذلك اعتمدت في معالجة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتبر ضروري في البحوث العلمية وذلك لوصف المفاهيم العامة خاصة تلك المتعلقة بالسياسة النقدية، وتحليله من خلال المعطيات والأرقام والتعديلات، وذلك لمعرفة دور السياسة النقدية في معالجة التضخم.

حدود البحث:

زمانية- 2021-2020

مكانية:- البنك المركزي

موضوعية:- دور السياسة النقدية في معالجة التضخم

مجمع عينة البحث:- موظفين ومدراء البنك المركزي اليمني.

مصادر جمع البيانات

يتم جمع البيانات لتحقيق أهداف واختبار الفرضيات البحث كالاتي:

(1) مصادر أولية:

وتعتمد على البيانات التي تم جمعها من الميدان عبر الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدراسة. كأداة رئيسة والتي تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض.

(2) مصادر ثانوية:

تم فيها الاعتماد على المراجع والكتب والدوريات والتقارير الرسمية من معدلات التضخم التي تناولت الموضوع وقد حاولوا الباحثات الحصول على المتاح من تلك المراجع وبما يخدم أهداف الدراسة.

مصطلحات البحث

السياسة النقدية: هي السياسة التي تتبناها السلطة النقدية لدولة ما للتحكم إما في سعر الفائدة المستحق الدفع للاقتراض قصير أو عرض النقود، غالباً كمحاولة لخفض التضخم، لضمان استقرار الأسعار والثقة العامة بقيمة واستقرار عملة الدولة.

السياسة التوسيعية: تحدث عندما تستخدم السلطة النقدية إجراءاتها لتحفيز الاقتصاد. تحافظ السياسة التوسعية على أسعار الفائدة قصيرة الأجل بمعدل أقل من المعتاد أو تزيد من إجمالي المعروض من النقود في الاقتصاد بسرعة أكبر من المعتاد. يتم استخدامه تقليدياً لمحاولة تقليل البطالة أثناء الركود عن طريق خفض أسعار الفائدة. السياسة النقدية التوسعية عن طريق زيادة كمية العملة المتداولة، عادة ما تقلل من قيمة العملة بالنسبة للعملة الأخرى (سعر الصرف)، وفي هذه الحالة سيتمكن المشترون الأجانب من شراء المزيد بعملتهم في الدولة مع انخفاض قيمتها عملة.

السياسة الانكماشية: تحافظ على معدلات فائدة قصيرة الأجل أكبر من المعتاد، وتبطئ معدل نمو المعروض النقدي، أو حتى تخفضه لإبطاء النمو الاقتصادي قصير الأجل وتقليل التضخم. يمكن أن تؤدي السياسة الانكماشية إلى زيادة البطالة والاقتراض والإنفاق من قبل المستهلكين والشركات، مما قد يؤدي في النهاية إلى ركود اقتصادي إذا تم تنفيذها بقوة كبيرة.

التضخم: هو ارتفاع عام في مستوى السعر في الاقتصاد خلال فترة زمنية. عندما يرتفع المستوى العام للأسعار، تشتري كل وحدة من العملات عدداً أقل من السلع والخدمات؛ وبالتالي، يعكس التضخم انخفاضاً في القوة الشرائية لكل وحدة من المال- خسارة القيمة الحقيقية في وسط التبادل ووحدة الحساب داخل الاقتصاد. عكس التضخم هو الانكماش، وهو انخفاض مستدام في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات. المقياس الشائع للتضخم هو معدل التضخم، النسبة المئوية للتغير السنوي في مؤشر الأسعار العام، عادة مؤشر أسعار المستهلك بمرور الوقت.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

1- دراسة ادم 2016:

تناولت الدراسة موضوع دور السياسة النقدية في ضبط التضخم، وتمثلت مشكلة الدراسة في ان التضخم ظاهرة نقدية تؤثر على الاقتصاد القومي ولذلك لابد للسياسة النقدية ان تلعب دوراً فاعلاً في تخفيض معدلاته وكذلك في تحديد العوامل المؤثرة على معدل التضخم في العالم عامة وفي اثيوبيا خاصة. واختبرت الدراسة عدة فروض بجانب الفرض الرئيسي القائل بان تطبيق سياسة نقدية سليمة بأدواتها المختلفة تساهم في حل المشكلات الاقتصادية التي تواجه اقتصاديات دول العالم مثل التضخم والبطالة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، وتوصلت لعدة نتائج كان من أبرزها.

1- ان هنالك علاقة طردية بين التضخم وعرض النقود في اثيوبيا حيث تؤثر الارقام الي ان اي زيادة في كمية النقود قد تقود الي تضخم.

2- توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والتضخم.

3- تطبيق السياسة النقدية وفق الضوابط والقوانين يحل المشكلة الاقتصادية في العالم وجاءت توصياتها بناءً على ما توصلت اليه من نتائج كان أبرزها.

1- العمل على تطوير هذه الادوات للاستفادة منها في الاسواق النقدية في النشاط الاقتصادي لتكون قادرة على مقاومة المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات.

2- التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتدعيم فعالية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المخططة.

ولقد استقننا من الدراسة السابقة الي تناولت موضوع دور السياسة النقدية في ضبط التضخم: ان الدراسة وضحت السياسة النقدية وهذا ما كان مرجعاً جيداً لنا وان التضخم ظاهرة نقدية تؤثر على الاقتصاد القومي وانه توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والتضخم وهذا من وضحته دراستنا انه للتخلص من الارتفاع الدائم في السلع والخدمات يجب اولاً التعرف على مسببات التضخم والقضاء عليه لأنه سبب هذا الارتفاع

2- دراسة داؤود 2014:

تناولت الدراسة موضوع السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي وتمثلت مشكلة الدراسة في كيفية عمل السياسة النقدية في ظل نظام اقتصادي اسلامي لا يسمح بقبض او دفع سعر فائدة محدد سلفاً. واختبرت الدراسة عدة فروض بجانب الفرض الرئيسي والقائل بأن من الممكن استحداث ادوات سياسة نقدية لا ترتبط

بسعر الفائدة في ظل الاقتصاد الإسلامي واتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج كان أبرزها:

1. استطاع السودان ان يصمم سياسة نقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي الذي اتبعه.
2. هيمنة السياسة المالية والاعتماد على البنك المركزي في تمويل العجز في الميزانية من أبرز معوقات السياسة النقدية.

وجاءت توصياتها بناءً على نتائج كتن أبرزها:

1. ضرورة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية بما يضمن عدم هيمنة وضع المالية العامة على القطاع النقدي
2. الاهتمام بالاستقرار السياسي وتوفير الامن من اجل خلق بيئة استثمارية جذابة.
3. توحيد اسعار الصرف المتعددة.

ولقد استقننا من الدراسة السابقة الي تناولت موضوع السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي: انه من الصعب التعامل مع التضخم في ظل الاقتصاد الإسلامي والسبب في ذلك ان نظام الاقتصادي الإسلامي لا يسمح بقبض او دفع سعر فائدة محدد سلفاً.

3- دراسة شهاد 2013:

تناولت الدراسة موضوع السياسة النقدية للبنك المركزي لدول وسط افريقيا وأثرها على التنمية الاقتصادية في تشاد، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي ما مدى مساهمة السياسات النقدية للبنك المركزي في تحقيق التنمية في تشاد؟ واختبرت الدراسة عدة فروض بجانب الفرض الرئيسي والقائل بأن السياسات النقدية التي يتبعها البنك المركزي لدول وسط افريقيا ساهمت في تحقيق التنمية في غالبية تلك الدول الأعضاء. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع دراسة الحالة .وتوصلت لعدت نتائج كان أبرزها:

- 1- ان البنك المركزي لدول وسط افريقيا ليس مستقل بذاته بل ان هناك قوه اخرى تسيطر عليه وتؤثر في قراراته وهي فرنسا

2- ان نسبة الاحتياطي النقدي للبنك المركزي لدول وسط افريقيا تختلف عن غيره من البنوك المركزية الأخرى.

3- تتمحور السياسة النقدية للبنك المركزي حول السيطرة على التضخم وتقوية عملية الادخار والاحتياط وجاءت توصياتها بناء على ما توصلت اليه من نتائج كان من أبرزها: -

- 1- يجب على افريقيا ان لا تتأخر في انشاء عملتها الموحدة المستقلة الخاصة بها
- 2- يجب على المختصين في الشؤون الاقتصادية والنقدية ان يبسطوا للناس المسائل النقدية ونتائج استخدام القوة النقدية على اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية
- 3- العمل على تدريب وتأهيل العاملين لجعلهم أكثر كفاءة .

ولقد استقننا من الدراسة السابقة الي تناولت موضوع السياسة النقدية للبنك المركزي لدول وسط افريقيا وأثرها على التنمية الاقتصادية في تشاد: انه نسبة الاحتياطي النقدي للبنك المركزي لدول وسط افريقيا تختلف عن غيره من البنوك المركزية الأخرى وانه بالحديث عن الاحتياط يجب على البنك المركزي اليمني رفع نسبة الاحتياطي لمواجهة المشاكل الاقتصادية وعلى راسهم التضخم الذي يعتبر سبب في ارتفاع أسعار السلع وتدهور قيمة العملة.

4- دراسة 2001 Choubhri Ehsan V AND Hukura Dalia

توصل الباحثان بعد أن أجريا دراستهما على 20 دولة من الدول المتقدمة والنامية إلى أن هناك علاقة قوية إيجابية بين أسعار الصرف ومستوى التضخم في هذه الدول، إذ هيمن مستوى التضخم على العوامل الأخرى الاقتصادية في تفسير الاختلافات التي تثير أسعار الصرف ويستند ذلك على أن ارتفاع مستويات الأسعار المحلية يترتب عليه زيادة الطلب على السلع الأجنبية وبالتالي سيزيد الطلب على العملة الأجنبية، وهو ما يؤدي في اية المطاف إلى انخفاض سعر العملة المحلية.

ولقد استقننا من الدراسة السابقة الي تناولت موضوع إلى أن هناك علاقة قوية إيجابية بين أسعار الصرف ومستوى التضخم وقد طبقت على 20 دولة من الدول المتقدمة والنامية: ووضحت الدراسة ان مستوى التضخم المرتفع هيمن على باقي العوامل الاقتصادية الأخرى وطابق لدراستنا في موضوع ان التضخم يؤثر على أسعار الصرف ويسبب ذلك زيادة الطلب على السلع والعملية الأجنبية وهذا يؤدي الى انخفاض سعر العملة المحلية.

الفصل الثاني / الإطار النظري للبحث:

المبحث الأول: السياسة النقدية

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

المبحث الأول

السياسة النقدية - التعريف والنشأة

السياسة النقدية هي مجموعة الأعمال والتدابير التي يقوم بها المصرف المركزي من خلال الرقابة على النقد لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ويندرج عمل السلطات النقدية تقليدياً في إطار السياسة الاقتصادية بمظاهرها المختلفة لتحقيق الأهداف التي يرمز لها عادة بالمربع السحري: معدلات نمو عالية - استخدام كامل - استقرار سعر النقد - توازن ميزان المدفوعات. أما اليوم فقد غدت السياسة النقدية أكثر تنافساً حول هدف مركزي أساسي هو الاستقرار النقدي. المتمثل بتخفيض معدلات التضخم أو إلغائه إن أمكن للحفاظ على القوة الشرائية للنقد. (مسعود درواسي، 2015، ص347)

تعريف السياسة النقدية:

بأنها الأساليب التي يتخذها البنك المركزي للدولة، لتحسين الاقتصاد والحد من التغيرات الدورية له، بحيث تحدد هذه السياسة حجم المعروضات النقدية بالإنجليزية money supply : الذي يؤثر مباشرة على أسعار الفائدة، فيتم تعديلها، وشراء، أو بيع السندات الحكومية، وتغيير الاحتياطي للبنوك، أي المبلغ المطلوب منها الاحتفاظ به في الخزنة وحتى القرن العشرين كان يُعتقد من قبل معظم الخبراء بأن السياسة النقدية قليلة الفائدة في التأثير على الاقتصاد، لكن الاتجاهات التضخمية بعد الحرب العالمية الثانية تسببت في تبني الحكومات لتدابير خفّضت من التضخم وذلك من خلال تقييد النمو في عرض النقود، ويعد الاحتياطي الفيدرالي "البنك المركزي الأمريكي" وبنك إنجلترا أكبر بنكين في العالم، على الرغم من بعض الاختلافات بينهما إلا أن أساسيات العمليات مماثلة تقريباً ويستخدم الاحتياطي الفيدرالي "البنوك المركزية" ثلاث أدوات رئيسة لضبط عرض النقود وهي عمليات السوق المفتوح ومعدل الخصم ومتطلبات الاحتياطي، وأول هذه الأدوات في تعريف السياسة النقدية هي عمليات السوق المفتوح والتي تعد الأكثر أهمية، فعن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية يؤثر البنك المركزي على عرض النقود وأسعار الفائدة، ومثال على ذلك إذا اشترى الاحتياطي الفيدرالي الأوراق المالية الحكومية فإنه سيدفع عن طريق شيك مسحوب على نفسه، هذا العمل يخلق النقود على شكل ودائع إضافية من بيع الأوراق المالية بواسطة البنوك التجارية، وبإضافة الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية فإن الاحتياطي الفيدرالي يُمكن هذه البنوك من زيادة قدرتها على الإقراض وبناءً على تعريف السياسة النقدية فإن الطلب الإضافي على السندات الحكومية سيؤدي إلى رفع أسعارها وبالتالي التقليل من العائد،

والغاية من هذه العملية هي تسهيل توافر الائتمان والتقليل من أسعار الفائدة، مما يشجع المشاريع على مزيد من الاستثمار والمستهلكين على المزيد من الإنفاق، وبيع الأوراق المالية الحكومية من قبل الاحتياطي الفيدرالي يؤدي إلى تأثير معاكس إذ يؤدي إلى تقليص المعروض من النقد وزيادة أسعار الفائدة، وثاني الأدوات المستخدمة في تعريف السياسة المالية للاحتياطي الفيدرالي هي سعر الخصم، وهو سعر الفائدة الذي يُقرضه الاحتياطي الفيدرالي للبنوك التجارية، تؤدي الزيادة في سعر الخصم إلى خفض مبلغ الإقراض الذي تقدمه البنوك، ففي معظم الدول يُستخدم سعر الخصم كمؤشر حيث إن التغيير في سعر الخصم عادةً ما يتبعه تغيير مماثل في أسعار الفائدة المفروضة من البنوك التجارية آخر هذه الأدوات من تعريف السياسة النقدية هي التغييرات في متطلبات الاحتياطي، حيث تحتفظ البنوك التجارية وبموجب القانون بنسبة مئوية محددة من ودائعها والاحتياطيات المطلوبة لدى الاحتياطي الفيدرالي إما في شكل احتياطيات لا تحمل الفائدة أو على شكل نقد، ويعمل احتياطي النقد كمكبح على الإقراض للبنوك التجارية وذلك من خلال زيادة أو تقليل متطلبات نسبة الاحتياطي، ويستطيع الفيدرالي "البنك المركزي" التأثير على كمية الأموال المتاحة للإقراض وبالتالي عرض النقود، وهذه الأداة نادرة الاستخدام لأنها ركيكة جدًا. (مدني بن شهرة، 2019، ص152).

نشأة السياسة النقدية:

تعريف السياسة النقدية لها جذور تاريخية، إذ ارتبط تعريف السياسة النقدية مع أسعار الفائدة وتوافر الائتمان، وقد شملت أدوات السياسة النقدية أسعار الفائدة قصيرة الأجل واحتياطيات البنك من خلال القاعدة النقدية، ولعدة قرون كان هناك شكلان من السياسة النقدية فقط، قرارات سك العملة وقرارات طباعة العملة الورقية لإنشاء الائتمان، أما أسعار الفائدة التي يُعتقد الآن بأنها جزء من السلطة النقدية لم تُنسَق بشكل عام مع الأشكال الأخرى للسياسة النقدية أثناء هذه الفترة، فقد كان ينظر إليها على أنها قرار تنفيذي وبشكل عام في قبضة السلطة، ومع قدوم شبكات التداول الكبيرة جاءت القدرة على ضبط السعر بين الذهب والفضة، وسعر العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ويمكن تطبيق السعر الرسمي من خلال القانون حتى إذا كان مغايراً لسعر السوق. ولدت العملة الورقية من السندات الإذنية المسماة jiaozi في القرن السابع في الصين، العملة المسماة jiaozi لم تحل محل العملة المعدنية بل كانت تستخدم بجانب العملات المعدنية النحاسية، كانت سلالة يوان المتعاقبة أول حكومة تستخدم العملة الورقية كوسيط متداول سائد، وفي وقت لاحق واجهت أسرة يوان الحاكمة نقصاً هائلاً من القطع النقدية لتمويل الحرب والسلطة في الصين، لذا قاموا بطباعة عملات ورقية بدون قيود مما أدى إلى ارتفاع التضخم، ومع إنشاء بنك إنجلترا عام 1694م والذي

نال المسؤولية عن طباعة الأوراق النقدية ودعم هذه النقود بالذهب، بدأت تتأسس فكرة تعريف السياسة النقدية المستقلة عن الإجراءات التنفيذية، كان الهدف من السياسة النقدية هو الحفاظ على قيمة العملة، فالعملات الورقية المطبوعة التي سيتم تداولها يجب أن تكون متماشية مع العملة المعدنية، بالإضافة لمنع العملات المعدنية من مغادرة التداول. ارتبط تأسيس البنوك المركزية من قبل الدول المصنعة بالرغبة في الحفاظ على ربط الدولة بمعيار الذهب، والتداول في نطاق ضيق مع العملات الأخرى المدعومة بالذهب، ولبلوغ هذا بدأت البنوك المركزية كجزء من معيار الذهب بضبط أسعار الفائدة التي تم فرضها، وعادةً ما يتطلب الحفاظ على معيار الذهب تعديلات شهرية على أسعار الفائدة، ومعيار الذهب هو نظام يتم بموجبه قياس السعر للعملة الوطنية بوحدات من السبائك الذهبية ويظل ثابتاً من خلال وعود الحكومة ببيع أو شراء الذهب بسعر ثابت من العملة الأساسية، ويمكن النظر إلى معيار الذهب كحالة خاصة لسياسة سعر الصرف الثابت، وفي هذه الأيام هذا النوع من تعريف السياسة النقدية لم يعد مستخدماً في أي دولة. (شفير أمين، 2018، ص160)

مراحل تطور السياسة النقدية:

المرحلة الأولى: السياسة النقدية عند الكلاسيك:

يقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل التقليدي بين نظرية القيمة والنظرية النقدية حيث تتعلق الأولى بالأسعار النسبية في حين تتعلق الثانية بالمستوى العام للأسعار أو بقيمة النقود في حد نفسها ويستند الكلاسيك في تحليلهم هذا إلى قانون "ساي" القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوي له بالإضافة إلى مجموعة من الفرضيات المتمثلة فيما يلي:

المرحلة الثانية: السياسة النقدية عند كينز:

لقد أثبتت أزمة الكساد العالمي 1929-1933 عجز النظرية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة، مما أدى إلى ظهور النظرية الكينزية والتي تستند في تحليلها إلى الفرضيات والمبادئ التالية:

- تحليل المعطيات في المدى القصير
- الطلب هو الذي يخلق العرض
- المنافسة ليست كاملة لأن طالبي العمل والعرضيين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانات وفي نفس الظروف، كما أن المعلومات لا تنتقل بكفاية بسبب احتكارها من طرف البعض

- النقود سلعة كيفية وهي بديل للأصول المالية فقط التي سعرها معدل فائدة، لذلك فتحليل كينز نقدي لا يفصل بين الجانبين النقدي والحقيقي

- تحليله يعتبر تحليل كلي، فحسب كينز المعطيات الإجمالية هي الأهم في الاقتصاد كالاستثمار والادخار والطلب والعرض الإجماليين

- يؤمن كينز بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة (عكس الكلاسيك) ويؤمن بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد.

- وفقاً لكينز لا يتمتع الأفراد بالرشادة، وبالتالي عرض العمل دالة تابعة للأجر الاسمي بالإضافة إلى ذلك فقد ركز كينز على الدخل والإنفاق والعلاقة بينهما، واشترط أن التوازن الاقتصادي يكون بتوازن كل من السوق السلعي والسوق النقدي ذلك أن توازن السوق النقدي يتم عن طريق تعادل المعروض النقدي مع المطلوب النقدي، وتوازن السوق السلعي يكون بتعادل الادخار مع الاستثمار. ففي حالة الكساد تقوم الدولة بإحداث عجز في الميزانية عن طريق زيادة النفقات بهدف تنشيط الطلب الكلي الفعال، وذلك بتخفيض الضرائب على الاستهلاك والأرباح وبالتالي تشجيع الأفراد على زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ويمكن تغطية هذا العجز في الميزانية العامة عن طريق الإصدار النقدي (الذي يتكفل به البنك المركزي) أي زيادة كمية النقود. حسب كينز فإن زيادة كمية النقود تحكم بصفة أساسية المستوى العام للأسعار وهذا عند مستوى التشغيل الكامل، وهنا تتحقق النظرية الكلاسيكية مع النظرية الكينزية ولكن ليس بالغرض أو الاحتمال الوحيد نظراً لأن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة ومن ثم فإن ما دام الاقتصاد لم يصل بعد إلى حالة التشغيل الكامل فإن زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة في مستويات الناتج الوطني والتشغيل، وذلك وفقاً لميكانيزم معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة حافز في تشجيع الاستثمارات ومن ثم زيادة التشغيل والناتج. أما في حالة التضخم فقد اقترح كينز إحداث سياسة مالية عن طريق تخفيض النفقات بغرض تخفيض الإنفاق الكلي، حيث يرى أن الاستقرار الاقتصادي يحدث عندما يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج الكلي، أو يتساوى التغير بينهما. من خلال هذا نجد أن كينز أعطى أهمية كبرى للسياسة المالية مقارنة مع السياسة النقدية، وهذا ما ميزه عن النظرية الكلاسيكية، كما أن كينز يرى أن أولى الأولويات هي التشغيل. (شملول، 2001، ص 28).

المرحلة الثالثة: السياسة النقدية في الفكر الحديث:

لقد انحصرت الفكرة الرئيسية للنظرية الاقتصادية النقدية المعاصرة في أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية، وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي بحجة أن التقلبات الاقتصادية في أمريكا كانت ترافقها دائما تقلبات في كمية النقود، حيث يرى فريدمان وأنصاره أن مستوى الأسعار يتحدد عند تلاقي عرض النقود والطلب عليها ويرى فريدمان أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود يتوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة، والتي تمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، أي جميع الأصول التي بإمكانها تحقيق دخل معين أو عائد معين وتتنحصر فيما يلي:

الفرع الأول: النقود: فعند إيداعها في البنوك تحقق عائد (سعر الفائدة)، غير أن العائد الحقيقي لها يتمثل في سيولتها، أي فيما توفره من راحة وأمان لحائزها في شكل عائد غير نقدي.

الفرع الثاني: السندات والأصول النقدية: والتي تدر عائد في شكل نسبة ثابتة من قيمتها الاسمية وهو سعر الفائدة السنوي المقرر عليها. **الفرع الثالث: الأسهم أو الأصول المالية:** التي يتمثل عائدها في الأرباح السنوية. **الفرع الرابع: رأس المال المادي أو الأصول الطبيعية:** المتمثلة في الآلات والمعدات، ويتوقف العائد على تحديد معدلات الإهلاك أي تقدير أثمانها.

الفرع الخامس: رأس المال البشري: حيث لا يمكن تقديره بأسعار السوق، وبذلك فقد أدخله فريدمان عن طريق مؤشر يمثل العلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال غير البشري. ويمكن التعبير عن الطلب عن النقود بالدالة التالية:

$$M = f(w.y.p.ro.ra.1/p.h/k.v)$$

حيث :

W : الثروة

Y : الدخل

P : المستوى العام للأسعار

RO : سعر الفائدة

RA : أرباح الأسهم

1/P : عوائد الأصول الطبيعية

h/k : نسبة العائد البشري

V : الذوق

من هنا الطلب على النقود عند فريدمان دالة سلوكية مرتبطة بسلوك المستهلك وتفضيله بين النقود وأنواع الثروة.

أما بالنسبة لعرض النقود فإنه إذا كان كينز يرى أن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، فإن فريدمان يرى لسعر الفائدة ثلاث اتجاهات وهي:

- 1- أثر السيولة: زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة
- 2- أثر الإنتاج: بحيث يؤدي زيادة الطلب والإنتاج إلى ارتفاع سعر الفائدة
- 3- أثر التوقعات للأسعار: حيث أن توقع التضخم يؤدي إلى استمرار ارتفاع الطلب، فزيادة عرض النقود تنتهي بارتفاع سعر الفائدة لانخفاضها، لهذا يرى النقديون أن السلطة النقدية يجب ألا تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفائدة نظراً لعدم قدرتهم على إدارتها في الاتجاه المرغوب فيه، لذلك يجب التركيز على إدارة عرض النقود. إلى جانب السياسة النقدية يمكن استخدام السياسة المالية للتأثير على كمية النقود وذلك من خلال وسائلها المختلفة المتمثلة في السياسة الضريبية أو القروض العامة. (بلعوز، 2004، ص112).

البنك المركزي اليمني:

للتعرف على تعريف السياسة النقدية يجب أولاً التعرف على المسؤول عن هذه السياسة، فالبنك المركزي أو البنك الاحتياطي عبارة عن مؤسسة تقوم بإدارة العملة، وعرض النقود وتحديد سعر الفائدة للدولة أو لاتحاد نقدي رسمي ويقوم بالإشراف على أنظمتهم المصرفية التجارية، على عكس البنوك التجارية، فالبنك المركزي يمتلك احتكاراً فيما يتعلق بزيادة القاعدة النقدية في الدولة وأيضاً السيطرة بشكل عام على طباعة وسك العملة الوطنية والتي تُقدم كعملة قانونية للدولة، كما ويعمل البنك المركزي أيضاً كمقرض الملاذ الأخير LOLR لقطاع البنوك خلال أوقات الأزمات المالية، كما وتتمتع البنوك المركزية بسلطات إشرافية وتنظيمية لضمان الملاحة المالية "اليُسر المالي"، وتأسس البنك المركزي لشمال اليمن عام 1971 وبنك اليمن الجنوبي عام 1972 ويشارك البنك المركزي في تطوير سياسات لتعزيز الشمول المالي وهو عضو التحالف من أجل الشمول المالي.

أنواع السياسة النقدية:

من خلال تعريف السياسة النقدية يتبين أنه يتم تصنيفها إلى نوعين توسعية وانكماشية، فإذا كانت دولة ما تواجه معدل بطالة مرتفع خلال التباطؤ أو الركود الاقتصادي يمكن للسلطة النقدية تقرير سياسة توسعية تهدف

إلى زيادة النمو الاقتصادي والتوسع في النشاط الاقتصادي، وكجزء من تعريف السياسة النقدية التوسعية فإن السلطة النقدية غالبًا ما تُخفّض أسعار الفائدة من خلال عدد من التدابير التي تجعل ادخار المال غير ملائم ويعزز الإنفاق، ويقود إلى زيادة المعروض النقدي في السوق على أمل تعزيز الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي، وأسعار الفائدة المنخفضة تعني أن الشركات أو الأفراد بإمكانهم الحصول على قروض بشروط ملائمة للتوسع في الأنشطة الإنتاجية وإنفاق المزيد على السلع الاستهلاكية التي تحتاج إلى قدر أكبر من المال. إلا أن زيادة المعروض النقدي قد تقود إلى ارتفاع التضخم وزيادة تكلفة المعيشة وتكلفة الأعمال، أما السياسة الانكماشية ومن خلال زيادة أسعار الفائدة وتباطؤ النمو على عرض النقود فتهدف إلى خفض التضخم، وهذا يُمكن من تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة معدل البطالة، والذي يكون مطلوب عادةً للحد من التضخم، ومثال على هذا، في أوائل 1980م عندما سجل التضخم مستويات قياسية من خانتين وكان حول 15%، قام الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة المرجعي ليسجل 20%، ورغم أن الفائدة المرتفعة أدت إلى الركود إلا أنها استطاعت وعلى مدار السنوات القليلة القادمة من إعادة التضخم إلى المستويات المرغوب فيها حول 3% - 4%

أهمية السياسة النقدية:

تعد السياسة النقدية مهمة في القرارات التي تتخذها الحكومات حول السياسات والقوانين الحكومية بنفس قدر أهمية السياسة المالية، التي توجه الإنفاق الحكومي والإصلاح الضريبي لتنشيط الاقتصاد، ولفهم أهمية السياسة النقدية يجب فهم أن تعريف السياسة النقدية هو سياسة الاقتصاد الكلي التي وضعها البنك المركزي، التي تدير أسعار الفائدة وعرض النقود بجانب السياسة الاقتصادية للتأثير على التضخم والاستهلاك والنمو والسيولة، ومع هذا إلا أن هناك حدًا لقيمة السياسة النقدية يمكن أن تؤثر على الاقتصاد ذلك أنها تتوقف على أسعار الفائدة ودوران النقد، وعند وصول سعر الفائدة إلى الصفر لن يكون بمقدور البنك المركزي فعل الكثير من خلال السياسة النقدية لمساعدة الاقتصاد، ففي الولايات المتحدة دار جدال بأن أحد الأسباب الرئيسة كون السياسة النقدية مناسبة أثناء فترات النجاح المالي للاقتصاد الأمريكي هو تأثيرها على معدلات التضخم بشكل إيجابي لكنها غير مناسبة بالنسبة لمحاربة البطالة، وذلك بسبب أن هناك حدًا لقيمة التلاعب النقدي الذي يمكن للاحتياطي الفيدرالي فعله للقيمة العالمية أو سعر الصرف، فإذا انخفض الدولار الأمريكي فستؤثر السياسة النقدية أولاً على أسعار الفائدة من خلال التحكم بكمية العملة المتداولة.

أهداف السياسة النقدية:

معالجة قضايا التضخم هو أساس عمل السياسة النقدية، ويأتي الحد من البطالة، كنتيجة للهدف الأساسي، إذ يهدف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنوك المركزية في الدول لمعدل بطالة أقل مما يقارب 6.5 %، كون المعدل الطبيعي يتراوح بين 4.7% إلى 5.8 %، ومعدل التضخم الأساسي بين 2 %، و 2.5 %، ومعدل النمو الاقتصادي الجيد، بزيادة سنوية من 2% إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي للدول.

أساليب السياسة النقدية:

يوجد أسلوبان لتطبيق السياسة النقدية، وهما: الانكماشية، وهدفها الحد من التضخم، بحيث تستخدم رفع أسعار الفائدة، وبيع الأوراق المالية من خلال عمليات البيع والشراء في السوق المفتوح، والسياسة النقدية التوسعية، التي تُستخدم للحد من البطالة، والركود الاقتصادي، وذلك من خلال خفض الفائدة وشراء الأوراق المالية، لزيادة السيولة.

أدوات السياسة النقدية:

تستخدم الدول من خلال البنوك المركزية أدوات لسياستها النقدية، وهي كالآتي :

1- سعر الفائدة

2- الاحتياطي القانوني:

3- عمليات السوق المفتوحة:

4- الفائدة على الاحتياطي النقدي:

إيجابيات وسلبيات السياسة النقدية

بعد ختام تعريف السياسة النقدية سيتم إلقاء نظرة على بعض إيجابيات وسلبيات هذه السياسة، إذ يعد وجود قدر قليل من التضخم صحيًا للاقتصاد المتنامي لأنه يشجع على الاستثمار في المستقبل ويسمح للعاملين بتوقع أجور أعلى، ويحدث التضخم عندما ترتفع مستويات الأسعار العامة للسلع والخدمات في الاقتصاد، ومن خلال رفع سعر الفائدة المستهدف يصبح الاستثمار أكثر تكلفة ويعمل على إبطاء بسيط على النمو الاقتصادي، لكن في المقابل عند تحديد أسعار فائدة منخفضة للغاية سيؤدي إلى الاقتراض المفرط والذي من الممكن أن يتسبب

في فقاعة مضاربيه ما يؤدي إلى ارتفاع سريع في الأسعار تصل لمستويات عالية غير معقولة، كما أن ضخ المزيد من الأموال في الاقتصاد من الممكن أيضاً أن يؤدي إلى زيادة خطر التضخم الخارج عن السيطرة بسبب مستويات العرض والطلب، ومن إيجابيات السياسة النقدية أيضاً إمكانية إنجازها بسهولة إذ يمكن للبنوك المركزية أن تعمل بسرعة على استخدام أدوات السياسة النقدية، إلا أنه حتى لو تم التنفيذ بسرعة فإن التأثيرات الكلية للسياسة النقدية تظهر بعد مرور بعض الوقت.

الفرق بين السياسة النقدية والسياسة المالية:

يشير الاقتصاد الكلي عموماً تشابه بين كل من تعريف السياسة النقدية وهي استخدام عرض النقود وأسعار الفائدة للتأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد، وتعريف السياسة المالية وهي استخدام مستويات الإنفاق الحكومي وفرض الضرائب للتأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد، لأنه يمكن استخدامهما لمحاولة تحفيز الاقتصاد في حالة الركود، أو كبح الاقتصاد المحموم "عم مقدرة الإنتاج على تلبية الطلب المتسارع" ومن المهم لفهم تعريف السياسة النقدية فهم الاختلاف لتحليل نوع السياسة المناسبة في حالة اقتصادية معينة، إذ إن هناك اختلاف هام بين السياسة المالية والسياسة النقدية من حيث التأثير على أسعار الفائدة بطرق معاكسة، فالسياسة النقدية ومن خلال البنية تُخفّض الفائدة عندما تحاول تحفيز الاقتصاد وترفعها عندما تسعى إلى تهدئة الاقتصاد، ومن ناحية أخرى فإن السياسة المالية التوسعية غالباً ما يُعتَقَد أنها تقود إلى زيادة أسعار الفائدة ويعود السبب في ذلك أن السياسة المالية التوسعية سواءً كانت على شكل زيادات في الإنفاق أو التخفيضات الضريبية ستؤدي إلى زيادة في عجز الميزانية الحكومية، ومن أجل تمويل الزيادة في العجز على الحكومة أن تزيد من افتراضاتها من خلال إصدار المزيد من سندات الخزينة، وهذا سيزيد من الطلب الكلي على الاقتراض في الاقتصاد، وبالتالي زيادة الطلب ستقود إلى الزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية عن طريق السوق للأموال المتاحة للإقراض، كما ولدى الاحتياطي الفيدرالي الفرصة لتغيير الاتجاه مع السياسة النقدية في كثير من الأحيان، لأن لجنة السوق المفتوح الفيدرالية تجتمع عدة مرات خلال العام، بينما يتطلب تغيير السياسة المالية تحديثات في ميزانية الحكومة والتي تحتاج إلى تخطيط ومناقشة وموافقة من قبل الكونغرس ويحدث هذا الإجراء عادةً مرة واحدة في السنة فقط، لذا من الممكن أن ترى الحكومة مشكلة يمكن حلها عن طريق السياسة المالية لكن ليس لديها القدرة اللوجستية على تنفيذ الحل .

المبحث الثاني

أدوات السياسة النقدية - المقدمة

إن من أهم الجوانب التي يهتم بها المسؤولون عند تنفيذ السياسة النقدية في أي دولة من دول العالم، التأكد من فعالية الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية في التوصل إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تخطط لها الحكومات المعنية، بما يضمن تحقيق درجة معينة من النمو والاستقرار الاقتصادي داخل البلاد.

وقد أثبتت الدراسات التي أجراها الخبراء المتخصصون في هذا المجال أن تعظيم كفاءة الأدوات النقدية المستخدمة في دولة معينة، قد لا يبلغ مداه بمجرد إدخال تعديلات دورية في قيم هذه الأدوات، أو إحلال أداة ذات كفاءة معينة بأداة أخرى تكون أقل كفاءة. وإنما قد يتطلب الأمر في بعض الأحيان، وبصفة خاصة في حالة إدخال تعديلات جذرية في طبيعة النظام الاقتصادي المطبق نفسه، كما حدث في بعض الدول الاشتراكية التابعة للاتحاد السوفيتي خلال العقدين الأخيرين من القرن السابق، إلى اتساع نطاق الإصلاح ليشمل محورين آخرين عبي درجة كبيرة من الأهمية، وهما:

أولاً: تغيير شمولي لنوعية الأدوات النقدية المستخدمة، بما يتفق مع نوعية النظام الاقتصادي الجديد الذي ستنتهجه الدولة المعنية.

ثانياً: تغيير الهياكل الأساسية للمؤسسات المصرفية التي يتم من خلالها استخدام تلك الأدوات، بما يضمن درجة معينة من الانسجام بين تلك الهياكل وبين الأدوات النقدية المستخدمة فيها، فيسهل بذلك تحقيق الحد الأقصى من الكفاءة في استخدام تلك الأدوات، والتوصل إلى الأهداف المرجوة من السياسة النقدية المتبعة.

أدوات السياسة النقدية:

تستخدم الدول من خلال البنوك المركزية أدوات لسياستها النقدية، وهي كالاتي :

1- سعر الفائدة: هو السعر الذي تفرضه البنوك المركزية على البنوك التجارية للقروض قصيرة الأجل، بحيث أن تخفيض سعر الفائدة، يشجع على القروض، ويزيد من إنفاق المستهلكين، والشركات، وبالتالي التوسع في الاقتصاد، في حين أن رفع سعر الفائدة، هو انكماش للاقتصاد، ولا يشجع على أخذ القروض، وبالتالي يحجم المستهلكين، والشركات عن الإنفاق. الاحتياطي النقدي: وهي الودائع النقدية التي يجب على البنوك التجارية إيداعها في خزائنها، أو في البنك المركزي، فعند خفض قيمة الاحتياطي النقدي، ينعكس ذلك بالزيادة

على الأموال في النظام البنكي، وبالتالي القدرة على إقراض المُستهلكين، والشركات، أي سياسة توسّع اقتصادية، والعكس صحيح، فعند زيادة

2- الاحتياطي النقدي: يحدث انكماش اقتصادي، ويحد ذلك من كمّيات الأموال في النظام البنكي، وبالتالي التأثير على إقراض المستهلكين، والشركات.

3- عمليّات السوق المفتوحة: يتم من خلالها بيع وشراء السندات الماليّة الحكوميّة التي يُصدرها البنك المركزي في الدول، أو ما يُسمّى بالاحتياطي الفيدرالي في أمريكا.

4- الفائدة على الاحتياطي النقدي: تُعطي البنوك المركزية نسبة فائدة على الإيداعات النقديّة الفائضة للبنوك التجاريّة، فعند تطبيق سياسة التوسّع الاقتصادي، تُخفّض البنوك المركزيّة نسبة الفائدة، لتُشجّع البنوك التجاريّة على إقراض الفائض من أموالها (الاحتياطي) في البنوك المركزيّة، أمّا في حال تطبيق السياسة الانكماشية للدولة، يرفع البنك المركزي سعر الفائدة على الاحتياطي النقدي، ممّا ينعكس على سعر الفائدة الذي تُلزمه البنوك التجاريّة للمُستثمرين.

أنواع أدوات السياسة النقدية:

النوع الأول:

هو التدابير الكمية كتغيير كمية النقود المتداولة أو زيادة أو انخفاض معدلات الضرائب.

النوع الثاني:

فهو التدابير الهيكلية كاتباع إجراءات يكون من شأنها انفتاح اقتصاديات الدولة على العالم الخارجي، أو كاتباع تدابير معينة لتغيير التعامل المصرفي من النظام القائم على الربا الى نظام يعتمد على مبدأ المشاركة في الربح ويقصد باتباع النوع الثاني من التدابير بصفة عامة زيادة مرونة الاقتصاد وخلق المناخ المناسب الذي تتفاعل داخله المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالدولة. (ابن منظور، 1980، ص48).

التقسيم الحديث للأدوات النقدية:

1- الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:

يدخل تحت هذا النوع من التقسيم جميع الأدوات النقدية التي تعتمد السلطات النقدية في استخدامها لها على قوى السوق. ويقصد بذلك أن تأثير هذه الأدوات على المتغيرات المختلفة، وكذا توصلها للأهداف المطلوبة منها يتم تحقيقه من خلال السماح لقوى السوق بأن تلعب دوراً هاماً في هذا الشأن. ويدخل تحت هذا النوع من الأدوات كل من عمليّات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، ونسبة الاحتياطي الإلزامي، والاحتفاظ بودائع لدى

البنك المركزي مقابل عائد، والتعامل في الودائع الحكومية، وبيع وشراء العملات الأجنبية. Carl Johan. (309)، 1991.

2- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

هناك أدوات أخرى قد تلجأ إليها السلطات النقدية لإدارة السياسة النقدية في البلاد وتأخذ صفة التدخل المباشر. فقد تعتمد السلطات إلزام البنوك مباشرة بأسعار فائدة معينة يتم تحديدها بواسطة البنك المركزي على كل من ودائع العملاء والقروض الممنوحة من البنوك التجارية. أو قد تعتمد السلطات فرض حد أدنى من السيولة للأصول التي تمتلكها البنوك في شكل نسبة معينة يشترط عدم تجاوزها، بحيث يمكن تغيير هذه النسبة حسب نوع الأصول التي تمتلكها البنوك التجارية وأجل كل منها وكذا حسب تغير الأحوال الاقتصادية في البلاد. كما قد تعتمد هذه السلطات فرض سقف ائتمانية في شكل نسب معينة على حجم الائتمان الممنوح لبعض القطاعات الاقتصادية أو كلها بحيث يتعين على البنوك عدم تجاوزها. ويتحدد الهدفان الأساسيان من استخدام أدوات الرقابة المباشرة في:

أولاً: التأثير على تكلفة الإقراض لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو بالنقص بما يتيح الفرصة للتأثير على حجم الائتمان إما للحد منه وإما للتوسع فيه

ثانياً: إتاحة الفرصة للنمو والازدهار لبعض القطاعات الهامة أو الحساسة داخل الدولة بإعطائها ميزات تفضيلية في الاقتراض من البنوك لتغطية احتياجاتها التمويلية، بما يساعد على دفع عجلة النمو للدولة ككل.

ثالثاً: توفير قدر كافي من الأصول القابلة للتسييل في أسرع وقت ممكن لمواجهة طلبات السحب التي يتقدم بها عملاء البنوك وبصفة خاصة في أوقات الازمات النقدية. Warren L. Smith، 1963، p47

ميكانيكية العمل من خلال الأدوات النقدية:

يتضح من الاستعراض السابق للأدوات النقدية أن استخدام هذه الأدوات في إدارة السياسة النقدية يرجع إلى بعض الحقائق الأساسية وهي كونها تعمل كلها كمجموعة متضافرة للتأثير على سوق واحد هو سوق الإقراض النقدي. كما أن عمليات الضخ والامتصاص للتدفقات النقدية المتتالية من وإلى القطاع المصرفي تتم كلها في إطار سلسلة واحدة تتكون من ثلاث حلقات محكمة الاتصال، يقف عند أحد طرفيها البنك المركزي كسلطة نقدية لديها أدوات وأسلحة رقابية، وفي منتصفها البنوك التجارية كوسطاء ماليين لهم قوة احتكارية في السوق ويتحدد عملهم الأساسي في التجارة في النقود من خلال عمليات الاقتراض، بينما يقف عند الطرف الآخر العملاء المستثمرون والمستهلكون الطالبون للقروض. ومن ناحية أخرى فإن العمليات التي تتم داخل هذا السوق تعتبر جميعها متجانسة من حيث الطبيعة. فهي وإن اختلفت مسمياتها فإنها تأول في النهاية إلى جنس واحد من العقود هو عقد القرض، ومحل التعاقد فيها سلعة واحدة هي النقود، كما يؤثر فيها مؤشر واحد هو متوسط سعر الفائدة السائد في السوق النقدي. Branson H.W، 1979، ص 272.

الفصل الثالث

التضخم ومعالجته

المبحث الأول - التضخم

تعريف التضخم: يعرف التضخم بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار" والمقصود بالارتفاع المستمر في الاسعار، ان كافة اسعار السلع والخدمات في الاقتصاد، تكون مرتفعة عن معدلاتها السابقة، بما فيها تكاليف عناصر الانتاج. وكذلك يعرف بأنه " كل زيادة في التداول النقدي تترتب عليها زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في مدة زمنية معينة تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار". (عناية، 2000، ص52).

وبناءً على ما تقدم فإن ارتفاع اسعار السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض لأسعار سلع أخرى لا يعتبر وبناءً، حيث من الممكن ان تعود الاسعار، كما ان الارتفاع المفاجئ في الاسعار وفي وقت واحد لا يعد تضخماً الى وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها. (الوادي، وآخرون، 2010، ص182)

النظريات المفسرة للتضخم:

تختلف تفسيرات ظاهرة التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة زمنية معينة ونتيجة للأسباب التي أدت إلى نشوئها، فتفسير التضخم خلال فترة زمنية يمكن ألا يتطابق مع تفسيره في فترة أخرى تختلف ظروفها عن الفترة السابقة، إلا أن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا يعد تناقضاً فيما بينها، بل يؤدي إلى تعريف كامل للتضخم، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المدارس الاقتصادية التي عرفت التضخم.

الفرع الأول: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي:

ترتكز هذه النظرية في تفسيرها للتضخم على النظرية الكمية للنقد، و التي تفسر ظهور الفجوات التضخمية نتيجة للعلاقة بين كمية النقود المتداولة و المستوى العام للأسعار، أي أن كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل ونفس الاتجاه مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث كان هذا الاعتقاد سائداً في الفترة ما بين أواخر القرن 3 الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ولقد قام بوضع هذه النظرية وتطويرها كل من الاقتصادي جون لوك (1632-1704)، ودافيد هيوم (1773-1836م) والاقتصادي الفرنسي مونتسكيو (1689-1755م).

لقد كان الفكر الكلاسيكي ينظر إلى النقود بأنها مثل باقي السلع الأخرى فيما يخص بتحديد قيمتها، فهي تخضع لعوامل وقوى مختلفة منها تلك المتصلة بالعرض والطلب، حيث تحدد قيمة النقود بالتغير الحاصل في الطلب،

أو التغير الحاصل في العرض، أو التغير الحاصل في كليهما. ومن المفروض فإن الدعائم التي تركز عليها هذه النظرية في تحليلها للظواهر التضخمية تتمثل ما يلي:

- 1- كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار.
 - 2- تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع الأسعار، أي إذا زادت كمية النقود المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار وبنفس النسبة، والعكس صحيح.
 - 3- تتناسب كمية النقود تناسباً عكسياً مع القيمة التي تمثلها، أي أنه إذا زادت كمية النقد المتداول انخفضت القوة الشرائية للنقود.
 - 4- تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع الطلب على السلع، أي إذا زادت كمية النقود المتبادلة فإنه يرتفع معدل الطلب على المنتجات وذلك يدفع إلى الزيادة في عرض المنتجات وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا ما يؤدي إلى حدوث التضخم.
 - 5- تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.
- ويمكن تبیین أفكار هذه النظرية من خلال المعادلتين التاليتين:

1- معادلة التبادل لفيشر:

تقوم هذه النظرية على أن التضخم يرتبط بصورة أساسية بعرض النقود، أي أن قيمة النقود تتحدد وفق قوى العرض و الطلب عليها شأنها شأن بقية السلع الأخرى، فوفق هذا المفهوم صيغت معادلة التبادل من طرف الأمريكي إفرنج فيشر سنة 1911م، و الذي يرى بأن الطلب على النقود لغرض المبادلات يؤكد على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة، ويقوم ذلك على مطابقة حسابية أي أن المبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع والخدمات، فيجب أن تتساوى قيمة النقود مع قيمة السلع و الخدمات التي تبادلها، ففي أي لحظة زمنية يجب أن تتساوى قيمة السلع و الخدمات مع عدد المعاملات (كمية المبادلات) مضروباً في المستوى العام للأسعار (p)، وعليه فإن قيمة (P.T) ستكون متساوية مع قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود (M) مضروباً في سرعة تداول النقود (V)، ويمكن التعبير عن هذه المطابقة بالمعادلة التالية:

(T)

$$T \times P = M \times V$$

M: كمية النقود، وهي المتغير الفعال يتحدد مقدارها بواسطة البنك المركزي.

V: سرعة تداول النقود فهي ثابتة و مستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى

P: المستوى العام للأسعار

T: كمية المبادلات المحققة خلال فترة معينة و تعتبر ثابتة في الأمد القصير، وهذا لكي تتغير الأسعار بتغير كمية النقود يجب أن تكون الكمية المعروضة من السلع ثابتة.

ومن المعادلة السابقة يمكننا استنتاج المعادلة التالية:

$$P=M \times V/T$$

$$P=M \times V/T$$

يتضح من خلال هذه المعادلة أن مستوى الأسعار يعتمد على كمية النقود، وأن التغير في السعر يكون بنفس التغير في كمية النقود، لأن " V " ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى و " T " تقاس خلال فترة زمنية معينة وتعتبر ثابتة على الأمد القصير وبالتالي نستنتج أنه كلما زادت كمية النقود " M " يؤدي ذلك الى ارتفاع الأسعار " P " مما يؤدي الى حدوث التضخم.

ورغم القبول العام لمعادلة التبادل لفيشر، إلا انه سجلت عليها بعض الانتقادات والتي من أهمها:

- أن هذه المعادلة لا تصلح للاختبار الإحصائي.

- أن كمية المبادلات تشمل جميع المبادلات بدون تفرقة بين التي تخص الإنتاج والتي تخص الأسواق المالية وكذلك التي تتعلق بتبادل أصول حقيقية، مما ينجر عنه أن كمية المبادلات تحتوي على سلع غير متجانسة ومن الصعب استخدام مقياس واحد لقياسها، لذلك تعتبر كمية المبادلات كمية غير قابلة للقياس.

- صعوبة تحديد السعر (P) في هذه المعادلة.

- بالنسبة لسرعة دوران النقود يصعب معرفتها كما يمكن ألا تكون ثابتة. (غازي حسين، 2006، ص37).

2- معادلة كمبردج للأرصدة النقدية:

يعود لألفرد مارشال وبيجو وأعضاء مدرسة كمبردج النيو كلاسيكية الفضل في صياغة هذه المعادلة، تركز هذه المعادلة على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي، وتقوم على اعتبار أن هناك

نسبة من الدخل القومي يحتفظ به الأفراد في صورة نقدية، تتغير هذه النسبة مع تغير مستوى الدخل. يركز هذا التحليل في تحديده للتضخم تبعاً لتغير نسبة الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية عاطلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخل للإنفاق على شراء السلع والخدمات وذلك نظراً لافتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية زيادة الإنتاج في الأجل القصير لأن جميع الموارد الاقتصادية مستخدمة إلى أقصى طاقة ممكنة.

ويتم التعبير عن هذه الفكرة وفق هذه المعادلة:

$$Y \times P \times K = M$$

M: كمية النقود، وهي بنفس المفهوم السابق لفيشر تشمل كافة النقود بمختلف أنواعها.

K: يعبر عن التفضيل النقدي للمجتمع، فهو يشير إلى النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها على شكل نقدي سائل

Y: الناتج الوطني الحقيقي، يتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، أي أن هذه المعادلة تركز الاهتمام على كميات المعاملات في الإنتاج النهائي مقدراً في شكل معاملات عينية.

P: المستوى العام للأسعار، والذي هو متوسط الأسعار للمنتجات النهائية فقط، عكس معادلة فيشر الذي يشير فيه (P) إلى المتوسط العام للأسعار لكافة المعاملات التي تشمل عليها (T) حجم المبادلات.

وما يمكن استخلاصه من معادلة كمبرج للأرصدة النقدية هو ما يلي:

قد تؤدي الارتفاعات المتوالية للأجور والدخول التي بحوزة العائلات وغيرها من الطرق المسببة في زيادة العرض النقدي من قبل الحكومة إلى تراكم الكتلة النقدية لدى العائلات، والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى النقابات العمالية، وبالتالي زيادة الادخار وهذا ما يؤدي إلى خلال في التوازن بين العرض والطلب حيث يفوق الطلب عن العرض وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهو السبب المباشر في حدوث التضخم

1- العلاقة بين التفضيل النقدي (K) ومستوى الأسعار (P) هي علاقة عكسية.

2- العلاقة بين كمية النقود والأسعار هي علاقة طردية.

3- اعتبرت معادلة فيشر النقود وسيطاً للمبادلة ووسيلة للدفع فقط، أما هذه المعادلة فأضافت وظيفة الادخار.

وكفائدة مستخلصة من النظرية الكمية للنقود أنه كان لها الفضل في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي في إحداث التضخم، وبيّنت الخلل الذي يمكن أن يحدث بين كمية النقود وحجم السلع والخدمات والذي يتسبب في حدوث ارتفاعات للأسعار، لكنها لم تسلم من الانتقادات الموجهة إليها.

- الانتقادات الموجهة للتحليل الكلاسيكي في مجال تفسير التضخم:

- ليس من الصحة القول بأن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير في المستوى العام للأسعار وبنفس النسبة، لأن التغير في كمية النقود قد لا يصاحبه تغير في الطلب يؤدي إلى التغير في الأسعار، وذلك قد يلجأ الأفراد إلى الاكتناز أثناء زيادة النقود المتداولة بدلاً من إنفاق نقودهم على السلع، كذلك يمكن للأسعار أن تتغير نتيجة التغير الحاصل في كمية النقود لكن ليس بنفس النسبة، فيمكن أن ترتفع الأسعار بنسبة أقل من الزيادة في كمية النقد، وذلك لارتفاع الطلب بنسبة أقل من ارتفاع كمية النقود المتداولة فتبقى الفجوة بين الطلب والعرض ضئيلة لا يترتب عليها ارتفاع كبير في الأسعار.
- اعتبرت هذه النظرية أن للنقود وظيفة واحدة وهي كونها وسيط للمبادلات دون النظر للوظائف الأخرى كاعتبارها مخزوناً للقيمة.
- تفترض النظرية الكمية بأن العنصر الفعال في معادلة التبادل هي كمية النقود كمؤثر على الأسعار، فأى تغير في كمية النقد يقابله تغير في مستوى الأسعار بينما افترضت ثبات العناصر الأخرى كسرعة التداول وحجم المبادلات، لكن الحقيقة هو أن هذه العوامل ليست ثابتة نتيجة تدخل الأحوال النفسية للأفراد، فكثيراً ما يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في سرعة تداولها، وذلك بزيادة إنفاق المبالغ التي بأيدي الأفراد وصرف مدخراتهم ومبادلتها بسلع يستفيدون منها، والعكس من ذلك فقد تقل سرعة تداولهم النقدي باحتفاظهم للنقود إذا انخفضت الأسعار ويتوقف هذا على توقعاتهم لحركة الأسعار مستقبلاً.
- يعاب على التحليل الكلاسيكي أيضاً تجاهله لأثر التغير في سعر الفائدة على مستوى الأسعار، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تخفيض مستويات الأسعار، لأنه بوجود سعر الفائدة مرتفع فإن المتعاملين الاقتصاديين لا يطلبون النقود في شكل قروض، مما يقلص مستوى الإنفاق العام ومنه ينخفض مستوى الأسعار.

الفرع الثاني: تفسير التضخم حسب النظرية الكينزية:

أنت النظرية الكينزية بأدوات تحليل جديدة والتي طرحت الكثير من الجدل في النظرة الاقتصادية، وكانت هذه الأدوات نقداً لأهم المبادئ الكلاسيكية التي كانت منتشرة قبل سنة 1936، حيث أتى جون مينارد كينز معالجاً لأخطاء النظرية الكلاسيكية ومحاولاً من خلال إخراج الاقتصاد العالمي من أزمة الكساد الكبير لسنة 1929م، وفيما يلي سنتطرق لأهم أفكاره ذلك في تحليل ظاهرة التضخم. (تيجاني بالرقى، 2006، ص196).

لقد اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق الوطني بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، أي أن التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي، حيث يرى كينز أن زيادة الطلب الفعلي الذي لا يواكبه زيادة في السلع و الخدمات (العرض المتاح)، هو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فالتضخم مرتبط بحدوث تطورات في عدد من المتغيرات الاقتصادية أهمها:

- العرض الكلي المتاح.
 - الطلب الكلي الفعلي، يتمثل في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية عند مستوى التشغيل الكامل.
 - كمية النقود المعروضة للتداول.
 - أسعار الفائدة.
 - مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي، أي نسبة استخدام عوامل الإنتاج هل استخدمت كلياً أم جزئياً.
- ويفترض كينز في تحليله أن حالة التوازن هي تلك الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي يعادل مستوى التشغيل الكامل وأن حدوث خلل في ذلك التوازن يعني في الحقيقة حالتين:
- 1- إذا كان الطلب الكلي أكبر من مستوى التشغيل الكامل فانه توجد حالة تضخم.
 - 2- إذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى التشغيل الكامل فانه توجد حالة كساد.

و لقد انتقد كينز ما ذهبت إليه النظرية الكلاسيكية في اعتبارها أن المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود فقط، حيث أشار كينز إلى أن الزيادة في كمية النقود سيكون أثره مجرد زيادة في الطلب على النقود، هذا عندما تسود حالة الكساد ويقع الاقتصاد في "مصيدة السيولة"، ويعتمد التحليل الكينزي في تفسير التضخم على مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل.

في المستوى العام للأسعار، يطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الجزئي ولا يعد في هذه الحالة تكون الأجهزة الإنتاجية لم تصل إلى أقصى طاقتها أي أن هناك موارد اقتصادية عاطلة غير مستغلة، وبالتالي فإن حدوث زيادة في الطلب لن يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، لأن الزيادة في الطلب سيصاحبها زيادة مقابلة في عرض السلع والخدمات من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة مما لا يؤثر على مستويات الأسعار، إلا أنه وفي ظل زيادة استخدام عوامل الإنتاج العاطلة، فإنه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في الطلب زيادة هذا التضخم حقيقياً.

المرحلة الثانية: مرحلة التشغيل الكامل.

وهي الحالة التي تشغل فيها كافة الموارد الاقتصادية، حيث يؤدي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي لها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظراً لعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب، مما يؤدي إلى حدوث تضخم حقيقي حسب كينز، زيادة على ذلك فلا تعتبر هذه النظرية أن زيادة كمية النقود عند التشغيل الكامل يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في تفضيل السيولة والاكتناز لدى الأفراد. (أحمد الجلال، 2003، ص37).

الفرع الثالث: المدرسة المعاصرة لكمية النقود.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أعادت المدرسة النقدية الحديثة لشيكاغو بقيادة ميلتون فريدمان النظرية الكمية إلى الحياة، و ذلك بصياغتها في صورة حديثة، ويرجع رواج وانتشار هذه النظرية إلى المناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاد الدول الغربية في السبعينات من القرن العشرين، فانتشار ظاهرة التضخم الركودي التي صاحبها ارتفاع متواصل للأسعار مع تزايد معدلات البطالة، أثبتت تناقض العلاقة بين الأجور والأسعار ومستويات البطالة، التي عبر عنها فيليبس بأنها علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، فقد اعتقد فيليبس بأنه إذا ارتفع معدل التوظيف أي انخفض معدل البطالة، فإن ذلك يكون مصحوباً بتضخم مرتفع،

فقد حدث في هذه الفترة عكس ذلك، ففي ظل تلك الظروف غير المألوفة أخذت أفكار النقديين تلقى قبولاً وانتشاراً لدى الكثير من واضعي سياسة مكافحة التضخم.

1- الأفكار الأساسية للنظرية المعاصرة للنقود: يرى فريدمان في تفسيره للتضخم بأنه ظاهرة نقدية، باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولقد رفض كذلك دور الأجور والنفقة في تغير الأسعار، ولا يؤيد بوجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل، فهذه النظرية تتمثل في نظرية الطلب على النقود، حيث أنها تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ للطلب على النقود من تغيرات. فقد أشار فريدمان إلى الحالات التالية لتأثيرات زيادة كمية النقود:

- من الممكن التصور أن أثر هذه الزيادة تمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس تأثير على الدخل الوطني الحقيقي والأسعار، يمكن أن تنعكس الزيادة في كمية النقود كلياً في رفع المستوى العام للأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود والنتائج الوطني وهو موقف أنصار النظرية الكمية التقليدية.

- يمكن التصور بأن الزيادة في كمية النقود تمتصه زيادة في الطلب على السيولة والأثر المتبقي ينعكس في تغير كل من الأسعار والنتائج الوطني، هذا كما وقع في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الأهلية 1865 حتى 1879م، حيث زاد الرصيد النقدي خلال هذه الفترة بـ 10% في حين ارتفع الدخل الوطني الحقيقي إلى الضعف وانخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى النصف بالقياس إلى مستواه في بداية الفترة.

- كذلك يمكن لتغير كمية النقود أن تتغير سرعة دورانها في نفس الاتجاه وينعكس هذا في تغير الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة.

ويرى فريدمان بأن الطلب على النقود يتوقف على أنواع المستهلكين والأفضليات التي يرونها بالإضافة إلى دخل أو ثروة الفرد باعتبارها عنصراً أساسياً في الطلب على النقود.

إن النظرية الكمية الحديثة تعتبر التضخم ما هو إلا نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، غير أنها لم تفترض ثبات الإنتاج وسرعة تداول النقود عكس النظرية الكمية الكلاسيكية. (وضح

نجيب، 2010، ص3)

أنواع التضخم:

التضخم المعتدل:

حيث يرتفع المستوى العام للأسعار ارتفاعا محدودا وبطريقة تدريجية الى حد ما ويترتب عليه انخفاضات طفيفة ومتتالية في قيمة العملة الوطنية بدرجة لا تؤثر في كفاءة النظام النقدي في القيام بوظائفه وإذا استمر ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات بطيئة على مدى فترة زمنية طويلة نسبيا أطلق عليه تضخم زاحف. (علي عبد الوهاب وآخرون، 2018، ص307).

التضخم السريع:

حيث يرتفع المستوى العام للأسعار بدرجة وسرعة كبيرتين الأمر الذي يؤدي الى تدهور سريع في قيمة العملة المحلية وتصبح اسعار الفائدة الحقيقية سالبة وهي الفرق بين اسعار الفائدة النقدية ومعدل التضخم ويترتب على هذا النوع من التضخم انخفاض معدلات الادخار والتحول المتزايد الى شراء العقارات والسلع المعمرة. (اسامة كامل، 2017، ص244).

التضخم بسبب العوامل الهيكلية:

ان تحليل التضخم بالبالد المتخلفة يجب ان يستند الى كشف الخلل الهيكلي الموجود في البنيان الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول. (أحمد محمد عادل عبد العزيز، 2016، ص35).

التضخم الجامح:

هو أخطر أنواع التضخم، وفيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا، وتتناقص قيمة العملة إلى درجة تصبح فيها زهيدة وذات قيمة تافهة جدا. وهو تضخم تصاعدي ترتفع فيه الأسعار والأجور شيئا فشيئا، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغوط على الأسعار وبالتالي ردود أفعال تنتج المزيد من التضخم، وبذلك فان هذا النوع من التضخم يغذي نفسه بنفسه. (وضاح نجيب رجب، 2010، ص3).

التضخم الزاحف أو التدريجي أو المتسلق:

يقصد به الارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل متوسط، وهذا النوع من التضخم عليه خالف بين الاقتصاديين، حيث يرى بعضهم في نسبة الارتفاع البسيطة في الأسعار نماء للاقتصاد، ففي أوقات التضخم الزاحف ترتفع أسعار السلع قبل ارتفاع أسعار الموارد فيؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح مما يدفع رجال الأعمال إلى زيادة الاستثمارات. بينما يرى البعض الآخر أن الآثار التراكمية لمثل هذا التضخم تكون شديدة، كما أن التضخم الزاحف يتضاعف بسرعة ويؤدي إلى التضخم الشديد الجامح. (وضاح نجيب رجب، 2010، ص4).

التضخم المكبوت (المقيد):

هو عبارة عن حالة يظل فيه المستوى العام للأسعار ثابتاً بوسيلة أو بأخرى، لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن بسبب ارتفاع (انفجاري) في الأسعار في مرحلة الحقبة. ويسود هذا النوع من التضخم في البلدان ذات الاقتصاد المخطط و التي تهيمن الدولة فيها على الاقتصاد، ويحدث التضخم المكبوت في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع و الخدمات و بخاصة عندما تصدر الدولة نقوداً و تضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية (القطع النادر) و المنطقي في هذه الحالة أن ترتفع الأسعار، لكن الدولة المسيطرة على الاقتصاد تلجأ إلى التحديد الإجباري لأسعار السلع و الخدمات بأقل من السعر الذي يمكن أن يسود في حال تفاعل العرض و الطلب بشكل حر دون تدخل من الدولة، و هذا ما كان يحصل في الاتحاد السوفييتي و دول أوروبا الشرقية في ظل النظام الاشتراكي. (مروان عطوان، 1989، ص179)

التضخم الطليق:

هذا التضخم بعكس التضخم الكامن أو المكبوت، حيث أن الحكومة في هذا النوع من التضخم لا تتدخل لمنع ارتفاع الأسعار فيترك طليقاً، فتظهر نتيجته بارتفاع الأسعار شيئاً فشيئاً، ويتميز هذا التضخم بارتفاع سافر للأسعار والأجور والنفقات، وذلك دون أي تدخل من السلطات.

التضخم الطبيعي الاستثنائي:

هو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالزلازل، والبراكين، أو انتشار الأوبئة والأمراض، أو بسبب الفيضانات والأعاصير، فهذه الظروف وغيرها قد تكون حافزاً لظهور الاتجاهات التضخمية وانتشارها، كما حدث نهاية سنة 2004 إثر الزلزال والمد البحري لتسونامي الذي أصاب دول جنوب شرق آسيا، حيث ارتفعت الأسعار إلى مستويات خيالية تصل إلى آلاف الأضعاف. (غازي حسين عناية، 2006، ص63).

تضخم الطلب:

هو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات على العرض الكلي، ويحدث هذا النوع في حالة عجز الميزانية العامة للدولة، حيث تزيد نفقات الحكومة على إيراداتها فتضطر إلى زيادة الكتلة النقدية.

تضخم التكاليف:

ينشأ هذا النوع من التضخم، عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الناتج الحدي لها. إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور بفضل النقابات العمالية القوية إلى ارتفاع مستويات الأسعار عندما لا يقابل هذه الزيادة إنتاجية في العمل في العمل في بعض القطاعات الرئيسية داخل الاقتصاد الوطني، ويفترض هذا التحليل سيادة المنافسة غير التامة في كل من سوق العمل وسوق السلع أي توفر النقابات العمالية القوية في سوق العمل، مع توفر اتحادات أرباب أعمال قوية في سوق السلع. ويؤدي ارتفاع مستويات الأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأجور الاسمية، ما يدفع النقابات العمالية إلى التدخل عن طريق المساومة ورفع الأجور الاسمية لأعضائها لتصل بها إلى مستواها الحقيقي السابق، ومن ثم سيعمل أرباب الأعمال إلى نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك عن طريق رفع أسعار منتجاتهم، وهكذا سيستمر لولب الأجور والأسعار بالارتفاع متسببا في حصول تضخم التكاليف. (جمال خريس، 2002، ص129).

التضخم المستورد:

يظهر هذا النوع من التضخم في البلدان الصغيرة والنامية، والتي تستورد معظم السلع والخدمات من الخارج، فنتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المصدرة ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة. ويمكن حساب نسبة التضخم المستورد كما يلي: $\text{التضخم المستورد} = (\text{قيمة الواردات}) / (\text{قيمة الناتج الوطني الإجمالي}) * \text{التضخم العالمي}$.

التضخم الذاتي:

هو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية، لا يرجع لعوامل فائض الطلب، إنما إلى ارتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية. كما حصل هذا في الولايات المتحدة ما بين 1957م-1960م، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعات متوالية لمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق. (اسماعيل عبد الرحمن، مرجع سابق، ص152)

التضخم الدوري (الحركي):

هو سمة من سمات النظام الرأسمالي، بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة كالأزمات الاقتصادية، التي تحدث عادة بين فترة وأخرى.

التضخم السلعي:

هذا النوع من التضخم يصيب قطاع صناعات الاستهلاك، وهو يعبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمارية على الادخار.

التضخم الربحي:

عندما تكون هنالك منشآت احتكارية تتحكم في عرض السلع فانه يمكن لهذه المنشآت التحكم في الاسعار حيث ان هذه المنشآت يؤهلها حجمها واحتكارها للسوق ان تحدد الاسعار كما تشاء فهذه المنشآت قد تعتبر انه من السهولة زيادة الأرباح عن طريق زيادة الأسعار بدلاً من زيادة الكفاءة الإنتاجية وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج. (محمد عبد العظيم الدكاوي، 2013، ص95).

التضخم الرأسمالي:

هو التضخم الذي يحصل في قطاع الاستثمار، ويعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وبالتالي تحدث أرباح كبيرة في كلاً من قطاعي الاستهلاك والاستثمار. (وضاح نجيب رجب، مرجع سابق، ص32)

التضخم الداخلي:

هذا يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع الأجور للعمال، وكذلك تكاليف الحصول على المواد الأولية، وغيرها من العوامل المسببة في زيادة هذه النفقات التضخم الجاري: هو التضخم الذي ينشأ بسبب التوسع بزيادة الأجور، مما يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي.

التضخم الإنفاقي:

هو التضخم الذي ينشأ بسبب الزيادة في الإنفاق العام والفردى، مما يؤدي إلى تضخم إنفاقي كبير يسبب عجز في الميزانية العامة. (زكي رمزي، 1980، ص475).

اسباب التضخم:

أولاً:- التضخم بسبب الطلب:

ويحدث هذا التضخم لزيادة كمية النقود في المجتمع مما يؤدي الى زيادة الانفاق مع ثبات كمية السلع والخدمات المعروضة فيرفع بالمستوي العام للأسعار نحو الارتفاع، وأكبر مصدر لمثل هذه الزيادة هو عجز الموازنة العامة للدولة فعندما يزيد الانفاق الحكومي عن الإيرادات فإن جزءاً من هذا العجز يعطى عن طريق زيادة اصدار النقود بواسطة البنك المركزي كما يمكن زيادة كمية النقود عن طريق البنوك التجارية من خلال القروض ومنح الائتمان سواء للمستثمرين ام المستوردين ام المستهلكين وايضا يظهر نتيجة لزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات زيادة لا يستجيب لها العرض الكلي مما يؤدي الى الاختلال التوازني في السوق حيث يعجز العرض المتاح عن استيفاء الطلب الكلي. (حسين بني هاني، 2018، 170)

ثانياً:- التضخم من جانب التكلفة:

هذا التضخم هو الناتج عن زيادة النفقات وعلى وجه الخصوص معدلات الأجور. وقد ينتج التضخم بسبب النفقة في انخفاض الكفاءة الإنتاجية للشركات وذلك بسبب زيادة الفقر والضياع في المواد الخام او المنتجات النهائية او نتيجة لعدم الآلات والمعدات او سوء مناولة السلع او التخزين او غيرها. ومن أبرز الأمثلة على تضخم التكاليف هو ارتفاع الأجور نتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة ومطالبة العمال بأجور اعلى دون ان يصاحب ذلك زيادة في انتاجية العمال. ويصبح ذلك في الدول التي توجد بها نقابات عمال قوية تضغط باستمرار لزيادة أجور العمال. (الدليمي، 1990، ص 681).

ثالثاً:- التضخم بسبب الطلب والتكلفة معاً:

هو بالتفاعل بين الاثنين وكما سبق ورأينا فقد يحدث التضخم نتيجة لزيادة كمية النقود فاذا كانت الأجور مرتبطة بالأسعار فإن هذا سوف يبرز زيادة الأجور ومن ثم ارتفاع التكاليف وبدورها يزيد من التضخم ومن ناحية اخرى فإن زيادة الأجور سوف تذهب الى زيادة الطلب مما يرفع بالتضخم نحو الارتفاع. (عبدالمطلب عبدالحמיד، 2000، ص 242)

رابعاً:- العامل النقدي:

يعتبر هذا العامل من أقدم ومن أقوى العوامل المحدثة للتضخم لدى جمهرة غفيرة من الاقتصاديين حيث يرون ان كمية النقود المعروضة في التداول وزيادتها عن كمية النقود المطلوبة هو السبب الرئيسي وراء التضخم وارتفاع الأسعار فالنقود شأنها شأن السلع في تحديد قيمتها. (شوقي احمد دنيا، 2017، ص192).

خامساً: العامل المؤسسي:

مقصود بهذا العامل هو وجود مؤسسات في دولة من شأن ممارساتها احداث ضغوط تضخمية على مستويات الأسعار وأهم هذه الجهات هي نقابات العمل واتحادات المنتجين والدولة نفسها ممثلة في وزارة المالية وفي مؤسسات التأمينات والمعاشات. ويكون ذلك من خلال رفع الأجور من جهة ورفع معدلات الأرباح من جهة أخرى مما يعني تزايد أسعار السلع والخدمات. (علي عبدالوهاب نجا، 2008، ص296).

سادساً:- التضخم الناشئ عن اسباب سياسية:

يظهر هذا التضخم نتيجة لأسباب سياسية مؤقتة مثل فرض المجتمع الدولي حصار اقتصادي تجاه دولة معينة نتيجة لأسباب سياسية معينة وهو ما يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات معقولة. (عبدالعظيم الدكماوي، 2013، ص189).

سابعاً تمويل الميزانية:-

إذا كانت الحكومة لا ترغب في تمويل ميزانيتها عن طريق الضرائب باعتبارها وسيلة غير شعبية تلجأ الى الاقتراض التضخمي.

ثامناً:- التخلص من الالتزامات الأجنبية:

قد تعتمد الحكومة الى تخفيض كبير في الأسعار يؤدي الى الانهيار إذا كانت ترغب في تخفيض التزاماتها الخارجية وخاصة إذا كانت هذه الالتزامات ناشئة بسبب تعويضات الحرب التي خسرتها

تاسعاً:- تمويل العمليات الحربية:

اذ ان الحروب الناشئة بين الدول تعتبر من أكثر الوسائل او الأسباب المنشئة للتضخم او على الأقل من العوامل التي تفسح المجال على مصراعيه لظهور البوادر التضخمية لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة وتداول نقدي كبير ومتزايد. (ضياء الدين زيتون، 2000، ص305).

عاشراً:- تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي:

نتيجة لممارسة الحصار الكلي ينخفض الاستيراد والتصدير للسلع مما يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي ارتفاع الأسعار.

اثار التضخم:

1- تأثير التضخم على الدخل: يؤثر التضخم بصورة سلبية على بعض فئات المجتمع أكثر من البعض الآخر، فأصحاب الدخل الثابتة هم بالتأكيد المتضررين من ارتفاع الأسعار، بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لدخولهم ومن ثم التأثير على حجم الاشباع لديهم، بينما يستفيد من التضخم رجال الاعمال والمنتجون نتيجة لارتفاع الأرباح الناجمة عن ارتفاع الأسعار. (الوادي، وآخرون، 2007، ص300).

2- توجه اصحاب رؤوس الاموال الى المضاربة لشراء الاراضي والعقارات وتخزين السلع الاستهلاكية المعمرة.

3- اعادة توزيع الدخل أكثر فئات المجتمع تضررا هم اصحاب الدخل الثابتة وذلك لعجز دخولهم على مواكبة الارتفاع الطارئ في المستوى العام للأسعار. يستفيد من التضخم اصحاب الاعمال والمنتجون كنتيجة لارتفاع الارباح الناتجة عن ارتفاع الأسعار.

4- آثار التضخم على الاستهلاك والادخار: يتوقف الادخار على الدخل الحقيقي فكلما ارتفع الدخل الحقيقي للفرد كلما زاد الميل الحدي للادخار، ويحدث ذلك لان زيادة الدخل تسمح للأفراد بالحصول على كمية كبيرة من السلع والخدمات مقابل التخلي عن جزء محدود من الدخل هذا الجزء الباقي(الآخر) يعد بمثابة فائض يوجه الى الادخار، ففي حالة التضخم فانه سوف ينخفض الدخل الحقيقي لانخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم التأثير على الاستهلاك بتوجيه الجزء الاكبر من الدخل لسد حاجات الاستهلاك ويقل الادخار. (الدليمي، 1990، ص681)

5- قيام اصحاب الصناعات والمستثمرين بأنشاء المشاريع الإنتاجية التي ترتفع فيها نسبة تكاليف الانتاج الثابتة والإحجام عن انشاء المشاريع الإنتاجية التي تشكل فيها تكاليف الانتاج المتغيرة نسبة كبيرة من اجمالي تكاليف الانتاج.

6- تأثير التضخم على ميزان المدفوعات: يؤثر التضخم بشكل سلبي على ميزان المدفوعات حيث ان الدولة التي تعاني من ارتفاع الاسعار تكون منتجاتها في موضع تنافسي ضعيف من منتجات الدول الأخرى الأقل سعراً، وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها، مما يؤدي الى عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات او في اقل الحالات سوءً ينخفض حجم الفائض فيه. (الوادي، وآخرون، 2010، ص188).

7- اثار التضخم في نمط الاستثمار: إذا توقع افراد المجتمع ان التضخم سوف يستمر ويتصاعد فانه في محاولة حماية أنفسهم من شروره يتجهون بطريقة متزايدة نحو المضاربة واكتناز السلع بدلاً من استثمار اموالهم في التنمية والإنشاءات الصناعية وازافة الطاقة الإنتاجية ولا شك ان مثل هذا الاتجاه ضار اشد الضرر بالمجتمع.

8- التضخم على الاستهلاك والادخار: يتوقف الادخار على الدخل الحقيقي فكلما ارتفع الدخل الحقيقي للفرد كلما زاد الميل الحدي للادخار، ويحدث ذلك لان زيادة الدخل تسمح للأفراد بالحصول على كمية كبيرة من السلع والخدمات مقابل التخلي عن جزء محدود من الدخل هذا الجزء الباقي(الأخر) يعد بمثابة فائض يوجه الى الادخار، ففي حالة التضخم فانه سوف ينخفض الدخل الحقيقي لانخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم التأثير على الاستهلاك بتوجيه الجزء الاكبر من الدخل لسد حاجات الاستهلاك ويقل الادخار.

خصائص التضخم

1- التضخم هو خطوات ديناميكية لارتفاع الاسعار يمكن ملاحظتها عبر فترة طويلة نسبياً.

2- التضخم يكون تضخم حسب الطلب او تضخم دفع التكاليف.

3- ان الارتفاع التضخمي في الاسعار مستمر وغير قابل للانكسار فوراً.

4- ان التضخم الخالص هو ظاهرة ما بعد التوظيف الكامل.

5- التضخم ظاهرة نقدية تتصف بفائض عرض النقود.

6- ان فائض عرض الطلب بالنسبة للعرض هو الصفة المميزة.

تأثير التضخم على النمو:

ليس هناك الكثير من الدلائل على أن للتضخم المعتدل تأثير معاكس ملحوظ على النمو. لقد كانت أحياناً معدلات النمو الحقيقية خلال فترات من التضخم المرتفع نسبياً، مرتفعة – وأفضل بكثير من معدلات النمو في بلدان تبدو مشابهة لها عمدت على تخفيض معدل التضخم لديها. يبين الجدول رقم 1، معدلات النمو في عدة بلدان شهدت فترات من التضخم المرتفع ومن التضخم الجامح، كما وتضخم متدنٍ ومعتدل. تم عامة ربط التضخم المرتفع والتضخم الجامح، بالنمو المنخفض أم الكساد الاقتصادي، بالرغم من وجود استثناءات لهذه القاعدة، كوضع إسرائيل مثلاً بين 1979-1985.

غالباً ما ترافقت معدلات التضخم المعتدلة مع نمو اقتصادي سريع، كما هو حال الأرجنتين بين 1965-1974، والبرازيل بين 1965-1980، وتشيلي بين 1986-1996، وبولندا بين 1992-1998. ليست وجهة النظر القائلون إن التضخم المتدني يسهل النمو الاقتصادي صحيحة. بالنسبة للعديد من هذه البلدان، شهدت فترات التضخم المتدني، أدنى معدلات نمو اقتصادي، كما هو حال الأرجنتين بين 1994-2001، والبرازيل بين 1996-2003.

الجدول رقم 1

	التضخم المرتفع/الجامح		التضخم المعتدل		التضخم المتدني		السنوات	
	النمو	التضخم	النمو	التضخم	النمو	التضخم		
الأرجنتين	0.9	259.4	5.1	30.5	1.4	0.7	1965-1974	
	4.2-	1912.2	10.1	69.1			1975-1987	
			1.6	12.2			1988-1990	
							1991-1993	
							1994-2001	
							2002-2004	
البرازيل	2.2	150.4	7.9	36.2	1.7	8.5	1980-1965	
	2.0	1187.8					1986-1981	
							1995-1987	
							2003-1996	
تشيلي	0.6-	269.9	4.6	25.7	4.5	4.8	1971-1965	
			3.5	26.9			1977-1972	

		7.4	18.9			1985-1978 1994-1986 2003-1995	
3.7-	233.8	1.0	31.2 5.4	27.2 3.5	5.1	1987-1981 1991-1988 1998-1992 2003-1999	بولندا
0.5- 2.8	71.4 72.8	6.1 5.8 6.9	17.5 37.9 35.1	4.7	5.4	1970-1968 1977-1971 1980-1978 1987-1981 2001-1988 2003-2002	تركيا

المصادر: البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية/البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، قاعدة بيانات لبرونو، مايكل وويليام إيستيرلي

Inflation Crisis and Long-Run ،Easterly William and Michael, Bruno Journal of Monetary Economics

Gross (1998 ص 26-3

تأثير التضخم على اللامساواة:

يؤكد التركيز على مكافحة التضخم أن "التضخم هو أسوأ ضريبة على الإطلاق" – لأنه يؤدي الفقراء بشكل خاص. هناك بعض الحالات تكون فيها آثار التضخم، معاكسة بشكل واضح. على سبيل المثال، تؤدي الفقراء كثيراً نتيجة التضخم الجامح الذي شهدته الأرجنتين في أواخر الثمانينيات، وقد كان لاستقرار الأسعار تأثير إيجابي. إلا أن هناك غموض حول ما إذا كان التضخم يضّر الفقراء أم الأغنياء أكثر. يعتمد أثر التضخم على اللامساواة، على المؤسسات الاجتماعية ومؤسسات السوق، كما وعلى مستوى التأثير (indexation)

يتضرر الدائنون وأصحاب الأدوات المالية الاسمية، كالسندات والديون، بوضوح نتيجة الارتفاعات غير المتوقعة في معدل التضخم. يميل الأثرياء إلى الاحتفاظ بأصولهم المالية (إن توزيع هذه الأصول أقل مساواة من توزيع الدخل)، لذا يكون للتضخم أثر سلبي على الأثرياء. في معظم البلدان الصناعية المتقدمة، إن الضمان الاجتماعي مرتبط بمؤشر غلاء المعيشة، بحيث يحظى المتقاعدون الفقراء، الذين يعتمدون على الضمان الاجتماعي، بحماية كاملة. على عكس البلدان الصناعية، إن الضمان الاجتماعي محدود أم غير متوفر في العديد من البلدان النامية. في هذه البلدان، يمكن أن يكون للتضخم أثر أكبر على الفقراء المتقدمين في السن؛ بالرغم من أنه من شأن الروابط العائلية الأقوى والشبكات غير الرسمية في البلدان النامية أن تقلص من هذا الأثر بعض الشيء.

يعتمد أثر التضخم على العمال، على ما إذا كانت رواتبهم مصححة. في البلدان حيث شكّل التضخم مشكلة، غالباً ما تتضمن العقود الطويلة الأجل بنود لتعديل الرواتب وفقاً لتكلفة المعيشة. إلا أنه وفي البلدان النامية، العديد من العمال غير منظمين. بالنسبة لهذه البلدان، كما بالنسبة للبلدان التي لا تملك تاريخ تضخم، لا يشكل الربط بمؤشر غلاء المعيشة، القاعدة لنسبة مهمة من اليد العاملة. هنا، تعتمد درجة أثر التضخم على العمال، على ما إذا كانت الشركات مجبرة على رفع الرواتب نتيجة المنافسة في سوق العمل، أم من أجل المحافظة على إنتاجية العامل كما تملي عليها نظرية "راتب الفعالية" TP6PT".

يعتمد أيضاً مدى أثر التضخم على مجموعات مختلفة، على القطاعات الاقتصادية المعنية بهذا التضخم. في حال كان التضخم أكثر ارتفاعاً على صعيد المواد الغذائية الأساسية أم السلع الضرورية، قد يكون له أثر أكبر على الفقراء في المدن، بافتراض عدم تصحيح رواتبهم. من جهة أخرى، قد تساعد زيادة أسعار المواد الغذائية، العمال الزراعيين والفقراء في المناطق الريفية. فضلاً عن ذلك، إذا كان التضخم يؤثر على الكماليات المستوردة بشكل خاص، سيكون أثره على الفقراء محدوداً.

بشكل عام، مع أن الأمر يعتمد على مؤسسات السوق، يبدو أن التضخم – طالما أن ليس له آثار معاكسة مهمة على الاقتصاد يضر أصحاب السندات أكثر من غيرهم من شرائح المجتمع. يتطابق هذا الاستنتاج و"الاقتصاد السياسي" الملحوظ: تبدو الأسواق المالية منشغلة بمكافحة التضخم أكثر من القطاعات الأخرى، أو المؤسسات أو العمال.

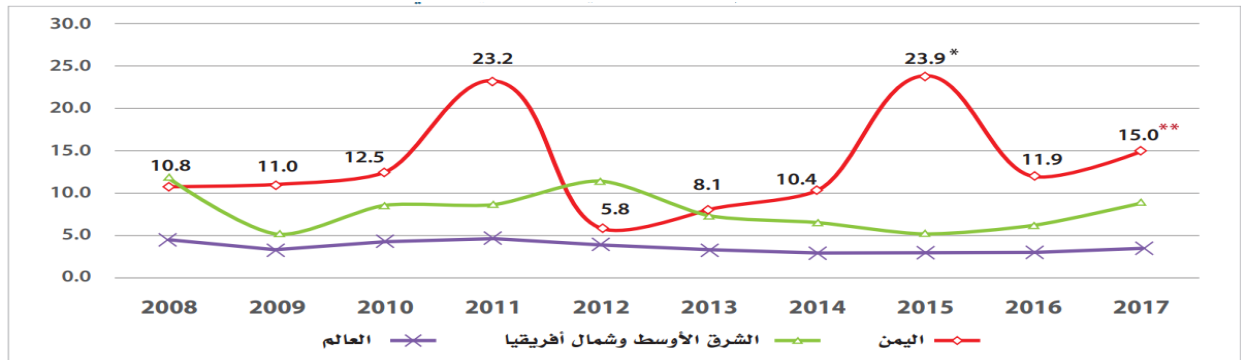
التضخم في اليمن

إذا ما اخذنا الفترة ما قبل عام 1990 فإننا نلاحظ أن الصراعات السياسية بين شطري اليمن من جهة، وداخل كل شطر منها خلال الفترة التي سبقت الوحدة عام 90 من جهة ثانية، إضافة إلى ما هو معروف عن هيكل الاقتصاد اليمني وضعف انخفاض بنيته وانخفاض الإنتاجية في معظم قطاعاته، وما لحق بالجمهورية اليمنية من أزمات واضطرابات سياسية، وما تبع الوحدة مباشرة من زيادات في الأجور والمرتبات دون دراسة تضع في الاعتبار العوامل الحقيقية بالاستخدام والإنتاج والدخل الحقيقي والاستثمار وسعر الصرف وغيرها وعلى حساب زيادات غير طبيعية في عرض النقد (طبع العملة)، ناهيك عن تكاليف الحرب عام 1994، وما رافقها من تدمير ونهب للممتلكات العامة والخاصة وصلت حسب التصريحات الرسمية إلى ما يزيد عن ثمانية بليون دولار أمريكي.

ارتفاع التضخم في اليمن

إن معدل تضخم أسعار المستهلك أحد أهم المؤشرات التي تؤثر مباشرة على القيمة الحقيقية لدخل الأسر وقدرتها على الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية مثل الغذاء والكساء والتعليم والصحة والسكن والنقل. وبالتالي، يؤثر بدرجة قوية على مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويظهر الشكل (1) أن الاتجاه العام لمعدل تضخم أسعار المستهلك (نهاية الفترة) في اليمن هو التصاعد المستمر منذ عام 2008 حتى الآن، وكان أعلى من متوسط التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي العالم. وفي عام 2017، قدر معدل التضخم في اليمن بحوالي 15% (وزارة التخطيط، 2017-2018).

الشكل (1): تضخم أسعار المستهلك، نهاية الفترة (التغير السنوي %)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، معدل تضخم أسعار المستهلك، ديسمبر 2016، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، توقعات التضخم لعام 2017. *متوسط التضخم عام 2015 يقدر بحوالي 30% **تقديرات

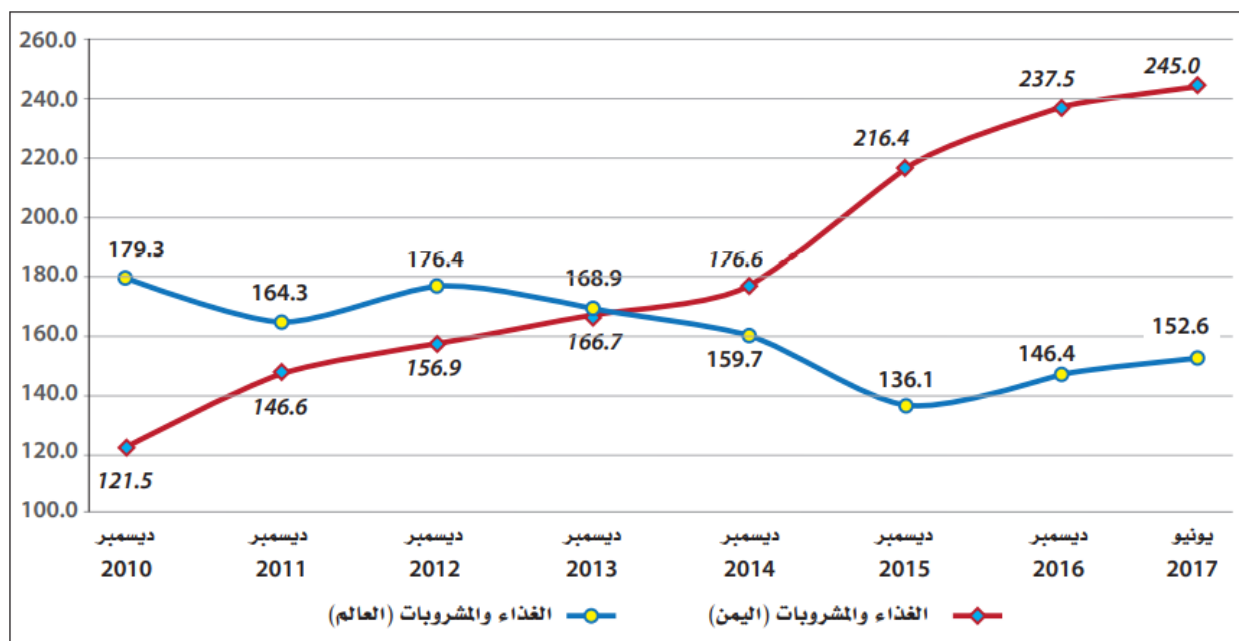
ويؤكد الشكل رقم (2) والجدول رقم (1) تعرض المواطن اليمني لموجات تضخم شديدة وارتفاع كبير في أسعار سلع ضرورية بما فيها الغذاء خلال الفترة ديسمبر 2014 - يونيو 2017. لقد ارتفع معدل التضخم التراكمي للغذاء والمشروبات بحوالي 38.7% في اليمن خلال تلك الفترة بينما انخفض نفس المؤشر في العالم بحوالي 4.5%. وجاءت هذه الارتفاعات السعرية رغم الأجواء الانكماشية التي تخيم على الاقتصاد اليمني. ويعود ذلك بدرجة رئيسة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار، وتقييد الواردات وزيادة رسوم التأمين على البواخر الناقلة وتأخرها أسابيع حتى يؤذن لها بالدخول من قبل قوات التحالف. وكذلك عوائق النقل الداخلي والازدواج الجمركي وضعف الرقابة على الأسعار المحلية. مما دفع بالمزيد من السكان إلى دائرة الفقر والحرمان.

الجدول (1): معدل التضخم التراكمي

(ديسمبر 2014 - يونيو 2017)

↑ 38.7 %	الغذاء والمشروبات
↑ 42.8 %	الملابس والأحذية
↑ 62.1 %	الصحة والخدمات الصحية
↑ 62 %	السكن ومستلزماته ^(ع)
↑ 14.9 %	التعليم ومستلزماته
↑ 53.3 %	النقل ومستلزماته
↑ 88.1 %	الكهرباء والغاز والوقود

الشكل (2) الرقم القياسي لأسعار الغذاء والمشروبات في اليمن والعامل خلال ديسمبر 2010 – يونيو 2017

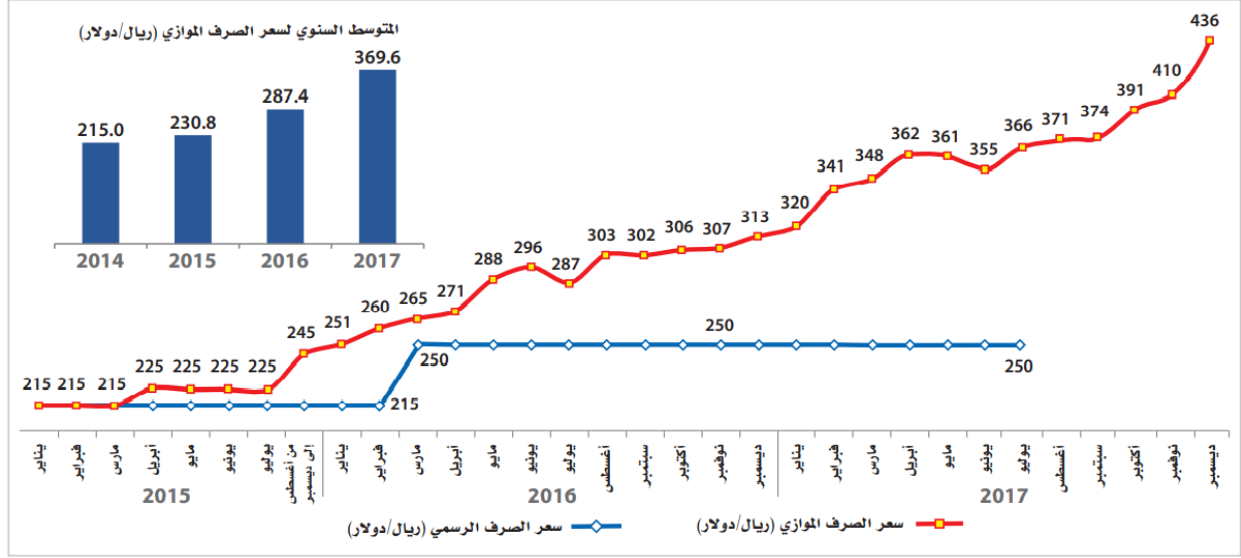


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، معدل تضخم أسعار المستهلك، يونيو 2017.

تصاعد سعر الصرف:

شهد سعر صرف الدولار في السوق الموازي تصاعداً ملحوظاً مرتفعاً من حوالي 215 ريال/دولار في مارس 2015 إلى 436 ريال/دولار في ديسمبر 2017، بمعدل تغير بلغ 103% (الشكل 3)، وكان أكبر معدل تغير (39.6%) في سعر صرف الدولار خلال عام 2017، لأسباب أبرزها نفاذ الاحتياطات الخارجية من النقد الأجنبي بالتوازي مع محدودية تدفق موارد النقد الأجنبي إلى اليمن. وهذا يقود إلى زيادة أسعار المستهلك للسلع لغذائية وغير الغذائية. فوفقاً لدراسة لصندوق النقد الدولي، يؤدي تدهور قيمة العملة الوطنية بـ 1% إلى ارتفاع معدل التضخم في حدود 0.36% - 2%. مما يضعف القوة الشرائية للعملة الوطنية، ويقود إلى انزلاق مزيد من السكان تحت خط الفقر خاصة وأن اليمن مستورد صافي للغذاء والدواء والكساء والوقود. (البنك المركزي، 2015-2017)

الشكل (3): متوسط سعر الصرف الرسمي والموازي شهرياً (ريال / دولار)



المصدر: البنك المركزي اليمني، متوسط سعر الصرف الشهري للفترة يناير 2016- ديسمبر 2017

وفي الآونة الأخيرة، تعذر مواصلة العمل بسياسة تمويل استيراد السلع الأساسية (القمح والأرز والسكر والوقود) عند سعر صرف رسمي ثابت. ووصل سعر صرف الدولار في السوق الموازي إلى حوالي 500 ريال/ للدولار في الأسبوع الثالث من يناير 2018. مما شكل صدمة قوية لأسعار المستهلك. ورغم أهمية إيداع 2 مليار دولار في تخفيض الهلع لدى المتعاملين في سوق الصرف، فإن استدامة الاثر الإيجابي لهذا الأمر يتطلب حشد مزيد من دعم المانحين واستئناف الصادرات وترشيد الاستيراد.

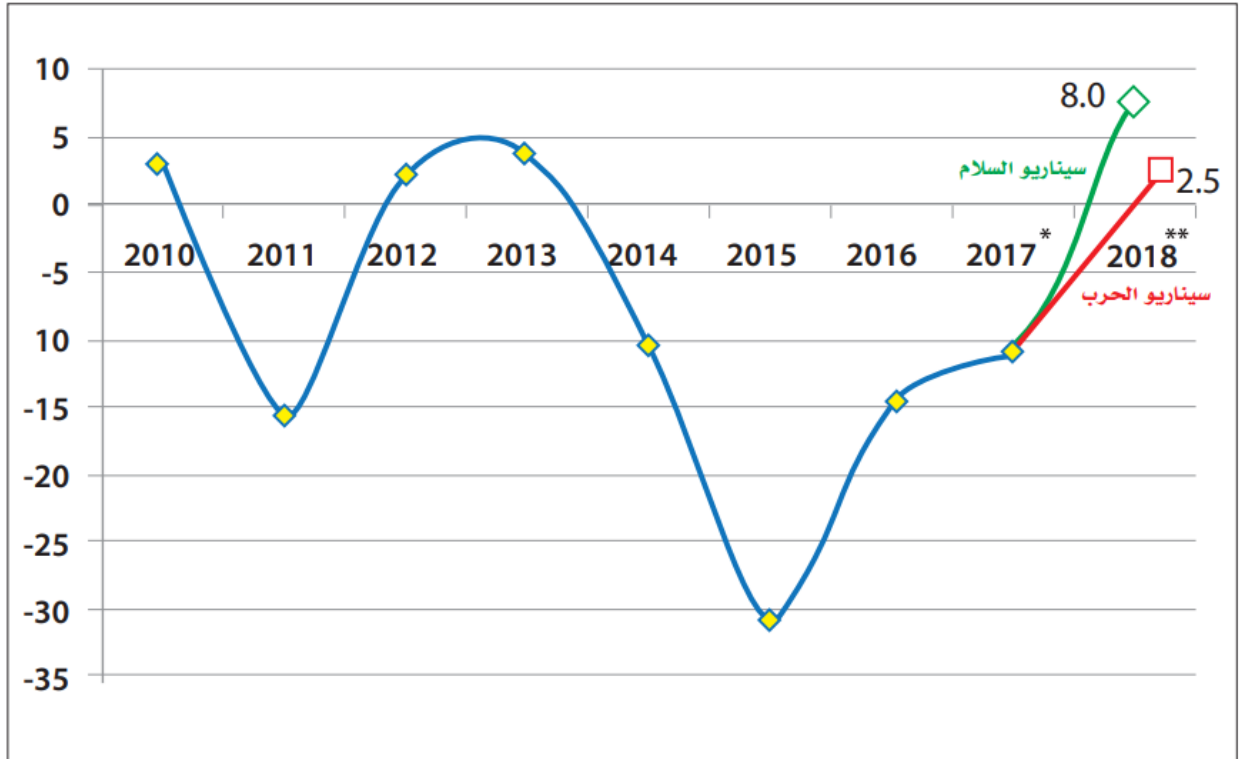
سيناريوهات النمو الاقتصادي والتضخم عام 2018:

السيناريو الأول: تحقيق السلام 2018:

يعتمد هذا السيناريو على الافتراضات الآتية:

- 1- التوصل لتسوية سياسية سريعة عام 2018، وتحقيق تحسن تدريجي في الاستقرار السياسي والأمني في مختلف المحافظات.

- 2- معالجة أزمة السيولة النقدية، وبالتالي، زيادة الطلب الكلي وتحريك عجلة الأنشطة الاقتصادية.
- 3- تغطية النفقات العامة الضرورية وخاصة انتظام دفع مرتبات موظفي الدولة والتحويلات النقدية للفقراء ونفقات تشغيل الخدمات الاجتماعية الأساسية، من خلال الإيرادات النفطية والضريبية ودعم المانحين.
- 4- استئناف صادرات النفط والغاز وإزالة القيود على حركة التجارة الخارجية.
- 5- توفر الوقود وغاز الطبخ والغذاء والدواء بأسعار مناسبة.
- 6- عودة التيار الكهربائي من الشبكة العامة.
- 7- تدفق تدريجي للمنح والمساعدات الخارجية للأغراض الإنسانية وإعادة الإعمار.
- 8- تحسن الثقة في الجهاز المصرفي والعملة الوطنية.
- 9- وضع الترتيبات الفنية والمؤسسية لبرامج إعادة الإعمار.

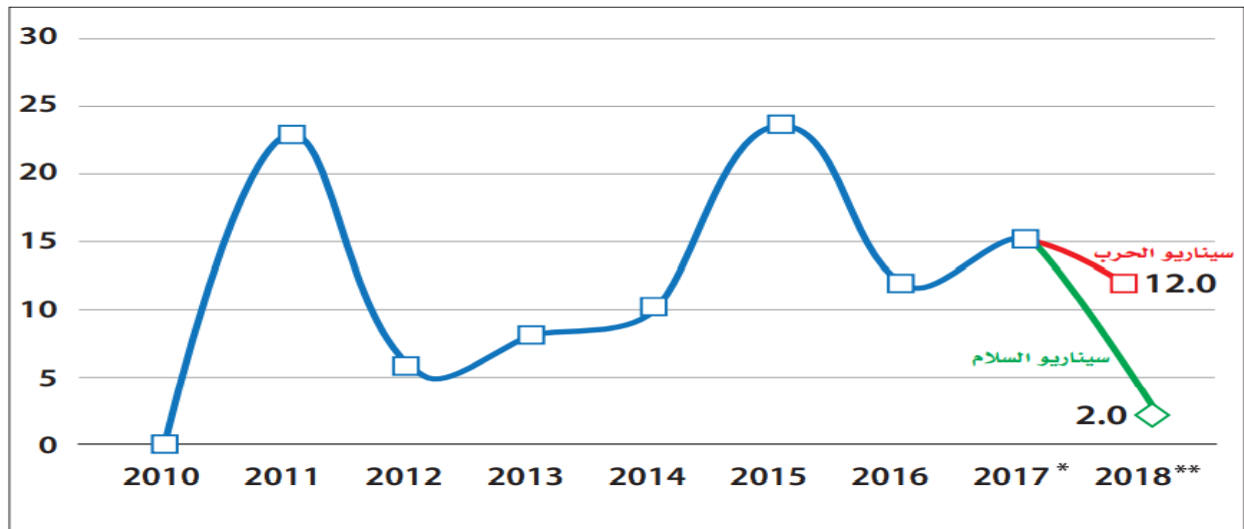


*تقديرات ** توقعات

السيناريو الثاني: استمرار الحرب 2018:

يعتمد هذا السيناريو على الافتراضات الآتية:

- 1- استمرار الحرب دون التوصل لتسوية سياسية عام 2018.
- 2- شحة السيولة المتاحة للموازنة العامة، وعدم انتظام دفع مرتبات موظفي الدولة والنفقات الضرورية الأخرى وتمويلها جزئياً من خلال الإصدار النقدي الجديد.
- 3- محدودية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية في التعليم والصحة والمياه.
- 4- غياب التيار الكهربائي من الشبكة العامة في معظم مناطق البلاد.
- 5- اقتصار المنح والمساعدات الخارجية بدرجة رئيسية على الجانب الإنساني.
- 6- شحة النقد الأجنبي، وصعوبة تمويل واردات السلع الأساسية كلياً عند سعر صرف رسمي ثابت. مما يزيد الضغوط على سعر الصرف.
- 7- تعثر حركة التجارة الخارجية، واستمرار أسعار سلع الوقود والغذاء والدواء عند مستويات مرتفعة.
- 8- ورغم كل ما سبق، يتوقع أن الانكماش الاقتصادي قد وصل إلى القعر عام 2017. وسيبدأ الاقتصاد باستيعاب الصدمة والتكيف تدريجياً بما يسمح بتحقيق نمو موجب محدود جداً مدفوعاً بتحسين المساعدات الخارجية، ودفع مرتبات موظفي الدولة جزئياً. كما يتوقع وجود رؤية أفضل لدى الحكومة والمانحين للتخفيف من الأزمة الاقتصادية والإنسانية.



الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

إجراءات البحث:

يتضمن هذا الفصل منهج البحث، ومجتمع البحث وعينته، ووصفاً لخصائص عينة البحث، وأداة البحث، ومصادر بنائها، والمراحل والخطوات التي مرت بها عملية بناء الأداة حتى وصلت إلى صورتها النهائية بعد حصولها على الصدق والثبات اللازمين، وأخيراً الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات، وفيما يأتي تفصيل تلك الإجراءات:

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بوصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع، والتي تتمثل في البحث الحالي: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم (في الاقتصاد اليمني).

مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث من موظفي ومدرء البنك المركزي، وقد تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية من موظفي البنك، وقد تم توزيع (30) استبانة كعينة ممثلة للبحث، وتم استرجاع (30) استبانة من الاستبانات الموزعة بنسبة (100%)، ولا توجد استبانات مفقودة بنسبة (0%)، وقد بلغت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (30) استبانة بنسبة (100%).

مقياس أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي.

مقياس ليكرت

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاستجابة
1	2	3	4	5	الدرجة

عند اختيار الباحثات الدرجة (5) للاستجابة " أوافق بشدة " بذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة 100% تعطي نتائج إيجابية للفقرة حسب جدول الوزن النسبي رقم (1) وتم حساب الوزن النسبي بحسب الفقرات الإيجابية ويمكن تطبيق العكس في حالة الفقرات السلبية (Likert, R.1932)

جدول (1) يوضح الوزن النسبي

النسبة 100%	الوزن النسبي من - إلى	الدرجة اللفظي	مسلسل
100%	4.20 - 5.00	عالية	5
89.8%	3.40 - 4.20	مرتفعة	4
68.5%	2.60 - 3.40	متوسطة	3
49.8%	1.80 - 2.60	منخفضة	2
31.7%	1 - 1.80	متدنية	1

يتضح من الجدول رقم (1) كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات البحث، وذلك على النحو التالي:

- إذا كان المتوسط الحسابي للسؤال أقل من 1.8 والنسبة أقل من 36% فإن التقدير اللفظي له هو (غير موافق بشدة)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 1.8 وأقل من 2.6 والنسبة من 36% وأقل من 52% فإن التقدير اللفظي له هو (غير موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 2.6 وأقل من 3.4 والنسبة من 52% وأقل من 68% فإن التقدير اللفظي له هو (محايد)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 3.4 وأقل من 4.2 والنسبة من 68% وأقل من 84% فإن التقدير اللفظي له هو (موافق)، وإذا كان

المتوسط الحسابي للسؤال من 4.2 حتى 5 والنسبة من 84% حتى 100% فإن التقدير اللفظي له هو (موافق بشدة).

صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة، قام الباحثات بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، من أعضاء هيئة التدريس في جامعة المستقبل، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وللوقوف على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وكان الهدف من تحكيم الاستبانة التحقق من الآتي:

- مدى ملاءمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.
- مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة.
- مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cornbach's) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصداقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60% فإن مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60% إلى 70% تعتبر المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70% إلى 80% تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80% فالمصداقية تكون مرتفعة.

جدول رقم (2) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة البحث

م	المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات Alpha
1	دور السياسة النقدية في معالجة التضخم	9	0.823
2	القضاء على التضخم وتحقيق المرونة في الأسعار والأجور	9	0.805
3	تحقيق استقرار العملة المحلية	6	0.822
	الدرجة الكلية	24	0.835

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الثبات الفا لأداة جمع البيانات بشكل عام كانت مرتفعة، وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات عالية، مما يشير إلى أن النتائج التي ستترد لاحقاً قابلة للتعميم على مجتمع البحث.

الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، تمت الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية، بهدف معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من والذي ادخلت إليه بيانات الدراسة الميدانية spss برنامج التحليل الإحصائي المحوسب، وقد استخدمت هذه الأساليب لبيان خصائص مجتمع الدراسة، ولوصف متغيرات الدراسة والتعرف على " دور السياسة النقدية في معالجة التضخم"، وشمل ذلك:

1- التوزيع التكراري والنسب المئوية:

لحساب وتكرار ونسبة البيانات العامة لعينة الدراسة

2- المتوسط الحسابي:

وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة، عن كل فقرة من فقرات الدراسة مع العلم أنه يفيد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي.

3- الانحراف المعياري:

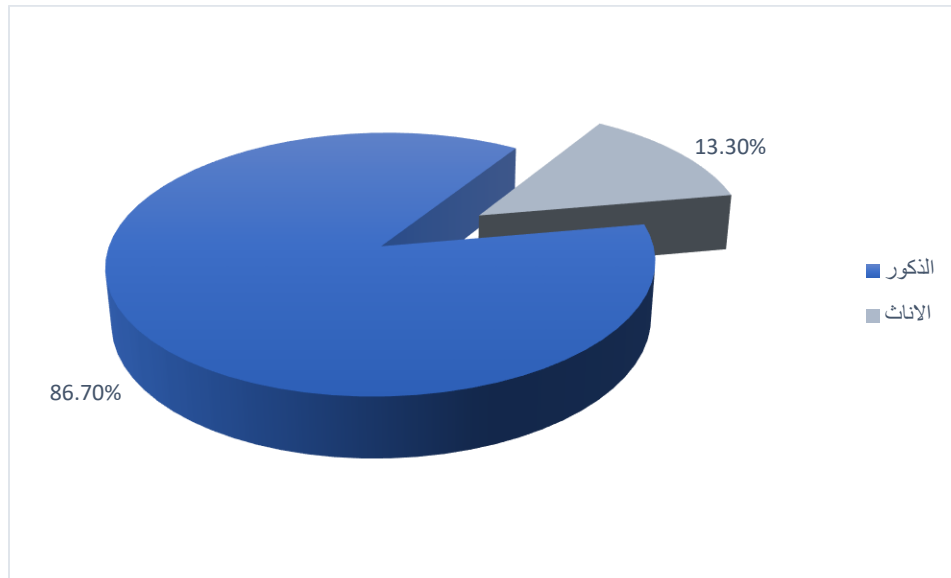
تم استخدامه لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن قيم المتوسط الحسابي.

أولاً / الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

- حسب متغير النوع:

جدول رقم (3) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير النوع

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
86.7%	26	ذكر
13.3%	4	انثى
100%	30	المجموع



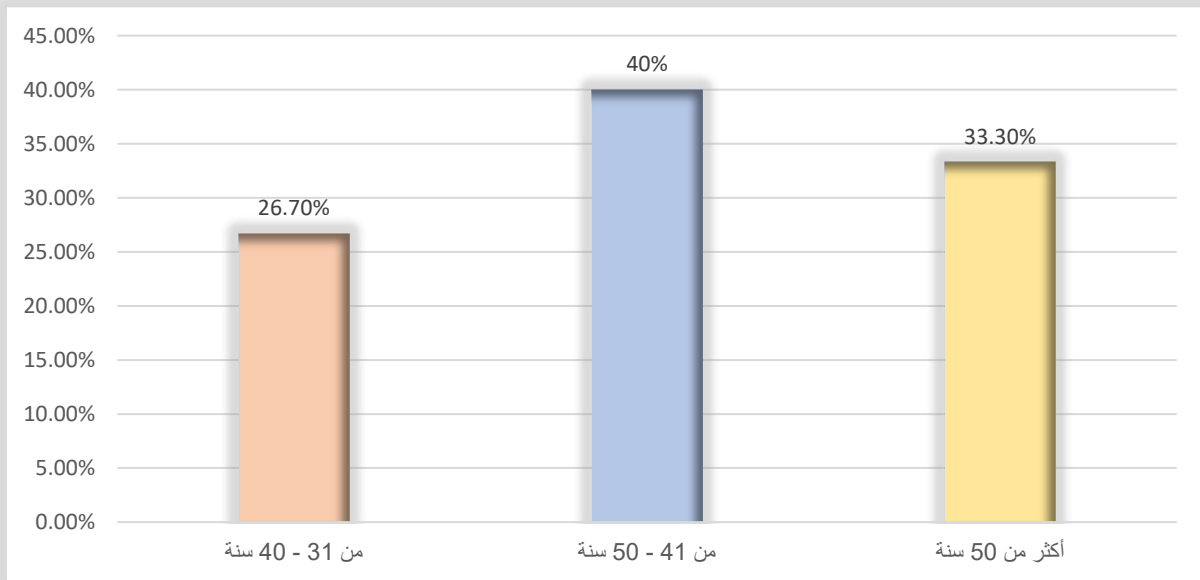
شكل رقم (1) يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير النوع

يتضح من الجدول (3) والشكل رقم (1) أن أغلب أفراد العينة من الذكور بتكرار بلغ (26) يمثلون ما نسبته 86.7% من إجمالي أفراد عينة البحث، وأن أفراد العينة من الاناث جاء بتكرار (4) ونسبته 13.3%، لذا نجد أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الذكور.

- متغير العمر:

جدول رقم (4) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

العمر	التكرار	النسبة المئوية
من 31 - 40 سنة	8	26.7%
من 41 - 50 سنة	12	40%
أكثر من 50 سنة	10	33.3%
الإجمالي	30	100%



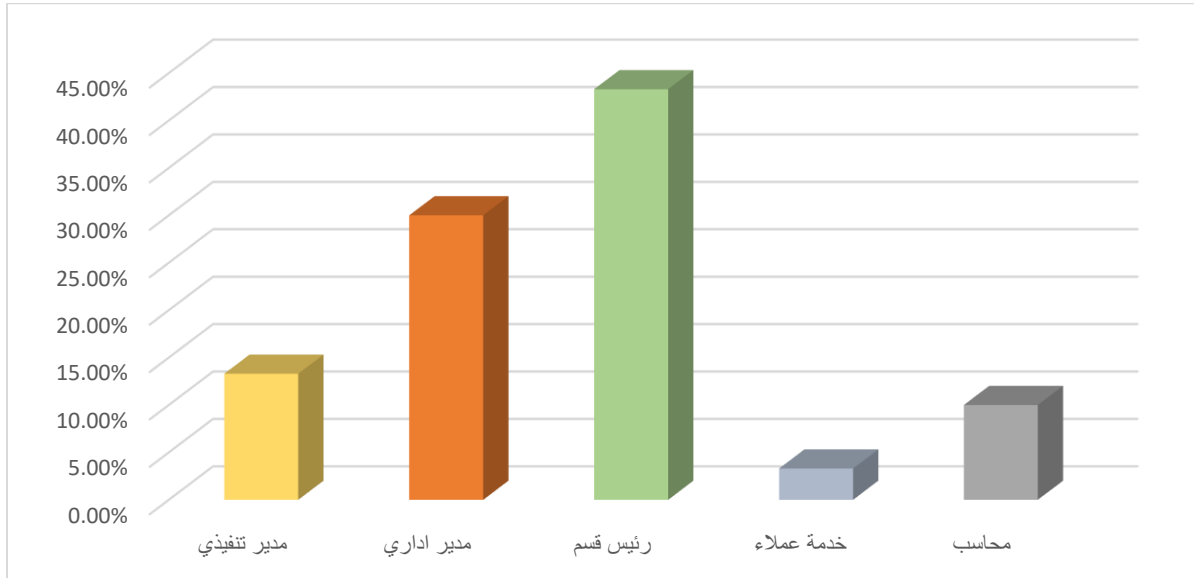
شكل رقم (2) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

يتبين من الجدول رقم (4) والشكل رقم (2) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة العمر (من 41 - 50 سنة) بنسبة 40% بتكرار بلغ (12)، ثم فئة العمر (أكثر من 50 سنة) بنسبة 33.3% وبتكرار بلغ (10)، وأخيراً فئة العمر (من 31 - 40 سنة) بنسبة 26.7% وبتكرار بلغ (8). وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من فئة العمر (من 41 - 50 سنة).

- المركز الوظيفي

جدول رقم (5) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المنصب الوظيفي

النسبة	التكرار	المركز الوظيفي
13.3%	4	مدير تنفيذي
30%	9	مدير اداري
43.3%	13	رئيس قسم
3.3%	1	خدمة عملاء
10%	3	محاسب
100%	30	الإجمالي



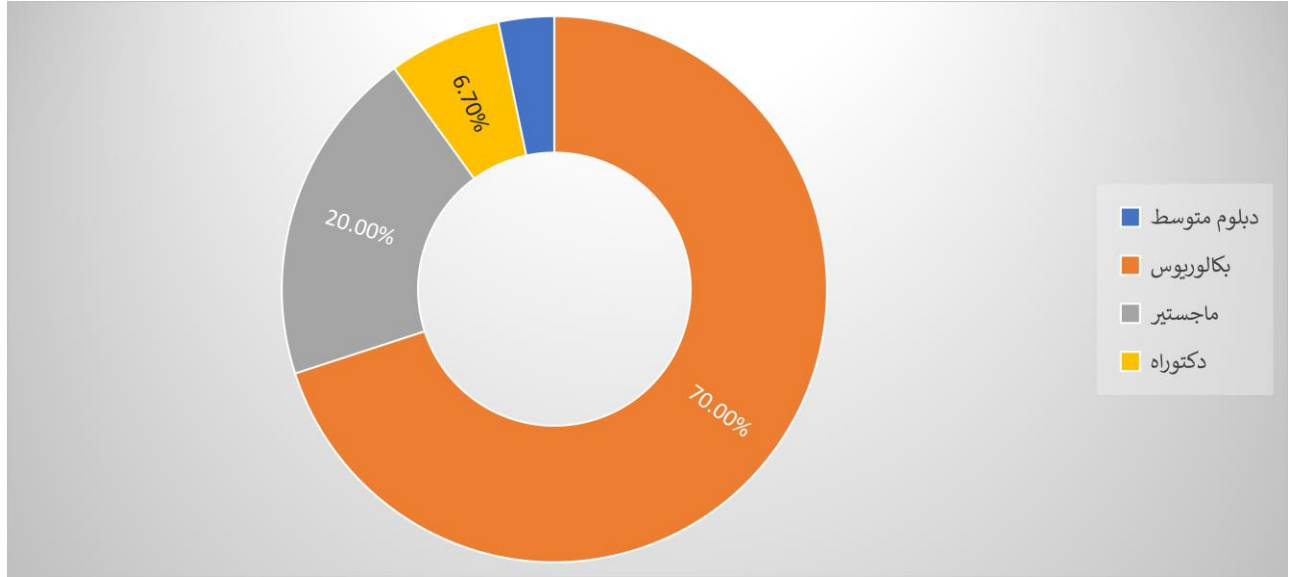
شكل رقم (3) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المركز الوظيفي

يتبين من الجدول رقم (5)، والشكل (3) الخاص بمتغير المركز الوظيفي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة تمثلت في (رئيس قسم) بنسبة 43.3% وبتكرار بلغ (13)، ومن ثم فئة المركز الوظيفي (مدير اداري) بنسبة 30% وبتكرار بلغ (9)، ثم فئة المركز الوظيفي (مدير تنفيذي) بنسبة 13.3% وبتكرار (4)، ثم فئة المركز الوظيفي (محاسب) بنسبة 10% وبتكرار (3)، وأخيراً فئة المركز الوظيفي (خدمة عملاء) بنسبة 3.3% وبتكرار (1)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي المركز الوظيفي (مدير ادائي) وهذا يدل على استهداف الموظفين الأكثر خبرة.

- متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (6) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم متوسط	1	3.3%
بكالوريوس	21	70%
ماجستير	6	20%
دكتوراه	2	6.7%
الإجمالي	30	100%



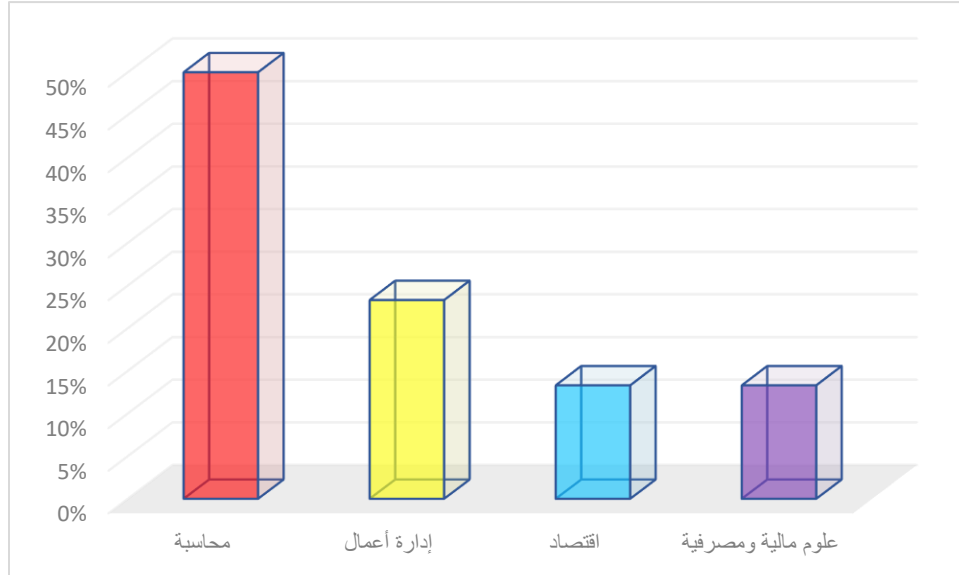
شكل رقم (4) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

يتبين من الجدول رقم (6) والشكل رقم (4) أن غالبية أفراد العينة من فئة المؤهل العلمي (بكالوريوس) بنسبة 70% وبتكرار بلغ (21)، ثم فئة المؤهل (ماجستير) بنسبة 20% وبتكرار بلغ (6)، ثم فئة المؤهل (دكتوراه) بنسبة 6.7% وبتكرار بلغ (2)، وأخيراً فئة المؤهل (دبلوم متوسط) بنسبة 3.3% وبتكرار بلغ (1)، تشير هذه النتائج إلى أن أغلب عينة البحث هم من ذوي المؤهلات الجامعية.

- التخصص العلمي

جدول رقم (7) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير التخصص العلمي

النسبة	التكرار	التخصص العلمي
50%	15	محاسبة
23.3%	7	إدارة أعمال
13.3%	4	اقتصاد
13.3%	4	علوم مالية ومصرفية
100%	30	الإجمالي



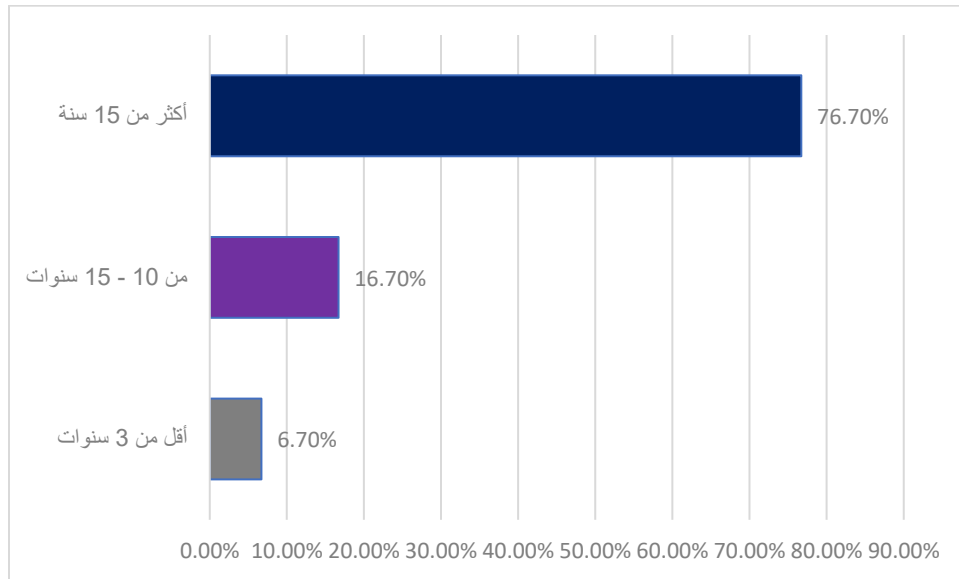
شكل رقم (4) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير التخصص العلمي

يتبين من الجدول رقم (7)، والشكل (5) الخاص بمتغير التخصص العلمي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة من فئة التخصص العلمي (محاسبة) بنسبة 50% وبتكرار بلغ (15)، يليه فئة التخصص (إدارة أعمال) بنسبة 23.3% وبتكرار بلغ (7)، وأخيراً فئتين التخصص (اقتصاد، علوم مالية ومصرفية) بنسبة 13.3% وبتكرار بلغ (4) وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد وبتكرار عينة البحث هم من ذوي التخصص العلمي (محاسبة) وهذا لأن العمل بنكي.

– عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (8) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3 سنوات	2	6.7%
من 10 - 15 سنوات	5	16.7%
أكثر من 15 سنة	23	76.7%
الإجمالي	30	100%



شكل رقم (6) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

يتبين من الجدول رقم (8) والشكل رقم (6) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة سنوات الخبرة (أكثر من 15 سنة) بنسبة 76.7% وبتكرار بلغ (23)، ثم فئة سنوات الخبرة (من 10 - 15 سنوات) بنسبة 16.7% وبتكرار بلغ (5)، وأخيراً فئة سنوات الخبرة (أقل من 3 سنوات) بنسبة 6.7% وبتكرار (2)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي الخبرة العالية جداً في مجال العمل.

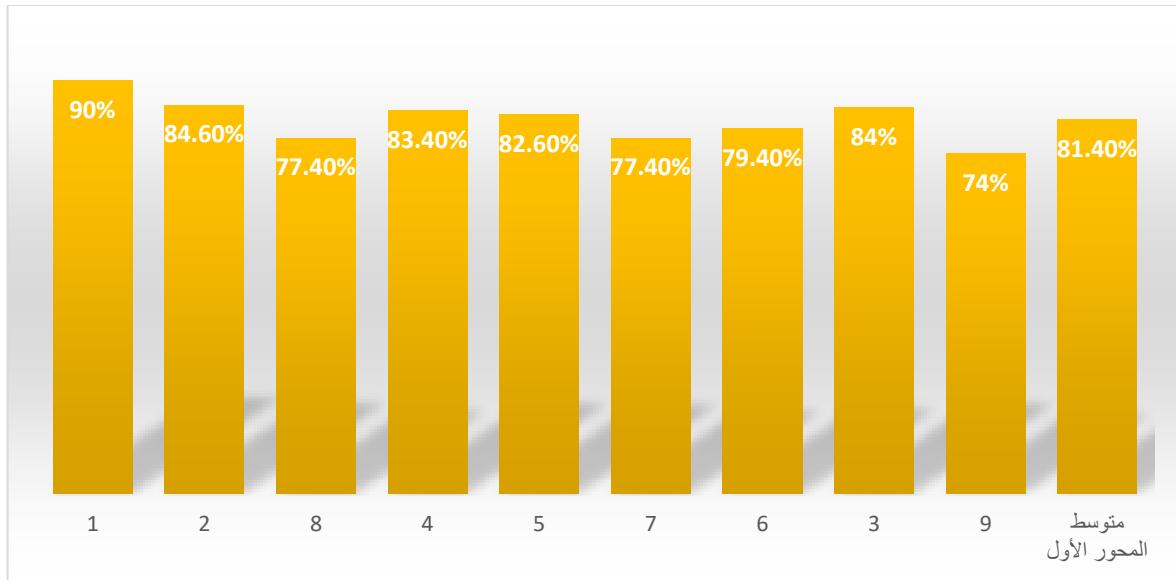
ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان

1- المحور الأول: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم:

الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة

لفقرات المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	معالجة قضايا التضخم هو أساس عمل السياسة النقدية	1	4.50	0.572	90%	عالي
2	الزيادة في كمية النقود تعد تضخم	2	4.23	0.568	84.6%	عالي
3	السياسة النقدية تتحكم بسعر الفائدة	8	3.87	0.730	77.4%	مرتفع
4	السياسة النقدية الاساس في ضبط التضخم	4	4.17	0.531	83.4%	مرتفع
5	السياسة النقدية هي تعديل لعرض النقود	5	4.13	0.434	82.6%	مرتفع
6	تعمل السياسة النقدية الحالية على خفض معدل التضخم	7	3.87	0.730	77.4%	مرتفع
7	يمكن التحكم بالتضخم من خلال التقليل من عرض النقود	6	3.97	0.615	79.4%	مرتفع
8	زيادة في عرض النقود يؤدي الى زيادة في التضخم	3	4.20	0.761	84%	عالي
9	المساهمة في استقرار الناتج المحلي الإجمالي	9	3.70	0.702	74%	مرتفع
	متوسط المحور الأول		4.07	0.291	81.4%	مرتفع



شكل رقم (6) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

يوضح الجدول رقم (9) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (مرتفع) على جميع فقرات المحور الأول؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (4.07)، والنسبة المئوية (81.4%)، وتحليل كل فقرة من فقرات المحور الأول وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرة (1) والتي تنص على (معالجة قضايا التضخم هو أساس عمل السياسة النقدية) حصلت على الترتيب (الأول) بمتوسط حسابي (4.50)، وبتقدير لفظي (عالي)
- أن الفقرة (2) والتي تنص على (الزيادة في كمية النقود تعد تضخم) حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (4.23)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (8) والتي تنص على (زيادة في عرض النقود يؤدي الى زيادة في التضخم) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (4.20)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (4) والتي تنص على (السياسة النقدية الاساس في ضبط التضخم) حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (4.17)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (5) والتي تنص على (السياسة النقدية هي تعديل لعرض النقود) حصلت على الترتيب (الخامس) بمتوسط حسابي (4.13)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (7) والتي تنص على (يمكن التحكم بالتضخم من خلال التقليل من عرض النقود) حصلت على الترتيب (السادس) بمتوسط حسابي (3.97)، وبتقدير لفظي (مرتفع).

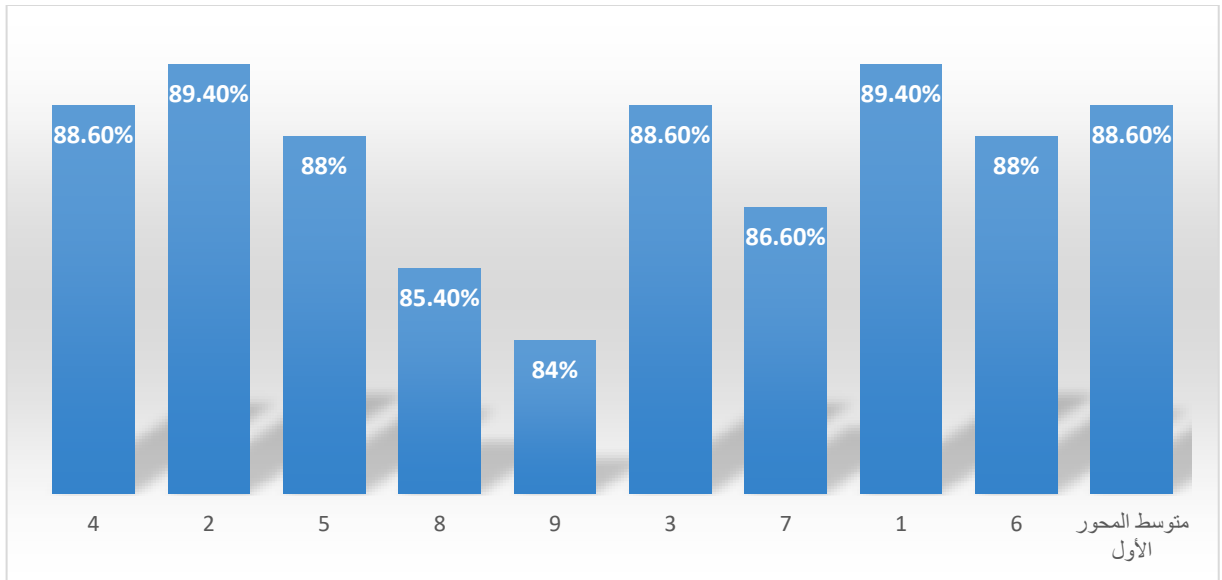
- أن الفقرتين رقم (6، 3) واللتان تتصان على (تعمل السياسة النقدية الحالية على خفض معدل التضخم)، (السياسة النقدية تتحكم بسعر الفائدة) حصلتا على الترتيب (السابع) بمتوسط حسابي (3.87). وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (9) والتي تنص على (المساهمة في استقرار الناتج المحلي الإجمالي) حصلت على الترتيب (الثامن) بمتوسط حسابي (3.70)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الأول أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم وجود تشتت من قبل المبحوث.
- وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الأول نجد أنه بلغ (4.07) وبانحراف معياري (0.291) وبتقدير لفظي (مرتفع)، وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة النقدية ومعالجة التضخم.

2- المحور الثاني: القضاء على التضخم وتحقيق المرونة في الأسعار والأجور

الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة

لفقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	ارتفاع السلع والخدمات يؤدي الى زيادة التضخم	4	4.43	0.568	88.6%	عالي
2	التضخم هو أسوأ ضريبة على الإطلاق	2	4.47	0.571	89.4%	عالي
3	زيادة التضخم يؤدي الى ارتفاع الأسعار والأجور	5	4.40	0.498	88%	عالي
4	تؤدي الزيادة في سعر الخصم إلى خفض مبلغ الإقراض الذي تقدمه البنوك	8	4.27	0.640	85.4%	عالي
5	يتكيف المواطن مع ارتفاع أسعار الصرف	9	4.20	0.664	84%	عالي
6	التضخم هو العلاقة بين مستوى الأسعار وكمية النقود	3	4.43	0.504	88.6%	عالي
7	نفاذ الاحتياطات الخارجية من النقد الأجنبي يقود الى زيادة أسعار السلع الغذائية	7	4.33	0.661	86.6%	عالي
8	تدهور قيمة العملة الوطنية يرفع معدل التضخم	1	4.47	0.681	89.4%	عالي
9	تدهور قيمة العملة يضعف القوة الشرائية للعملة الوطنية	6	4.40	0.770	88%	عالي
	متوسط المحور الثاني		4.43	0.568	88.6%	عالي



شكل رقم (7) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني

يوضح الجدول رقم (10) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (عالي) على جميع فقرات المحور الثاني؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (4.43)، والنسبة المئوية (88.6%)، وتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثاني وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرتين رقم (8، 2) واللتان تتصان على (تدهور قيمة العملة الوطنية يرفع معدل التضخم)، (التضخم هو أسوأ ضريبة على الإطلاق) حصلتا على الترتيب (الأول) بمتوسط حسابي (4.47) وبتقدير لفظي (عالي).

- أن الفقرتين رقم (6، 1) واللتان تتصان على (التضخم هو العلاقة بين مستوى الأسعار وكمية النقود)، (ارتفاع السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة التضخم) حصلتا على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (4.43) وبتقدير لفظي (عالي).

- أن الفقرتين رقم (3، 9) واللتان تتصان على (زيادة التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والأجور)، (تدهور قيمة العملة يضعف القوة الشرائية للعملة الوطنية) حصلتا على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (4.40) وبتقدير لفظي (عالي).

- أن الفقرة رقم (7) والتي تنص على (نفاذ الاحتياطات الخارجية من النقد الأجنبي يقود إلى زيادة أسعار السلع الغذائية) حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (4.33) وبتقدير لفظي (عالي).

- أن الفقرة رقم (4) والتي تنص على (تؤدي الزيادة في سعر الخصم إلى خفض مبلغ الإقراض الذي تقدمه البنوك) حصلت على الترتيب (الخامس) بمتوسط حسابي (4.27) وبتقدير لفظي (عالي).

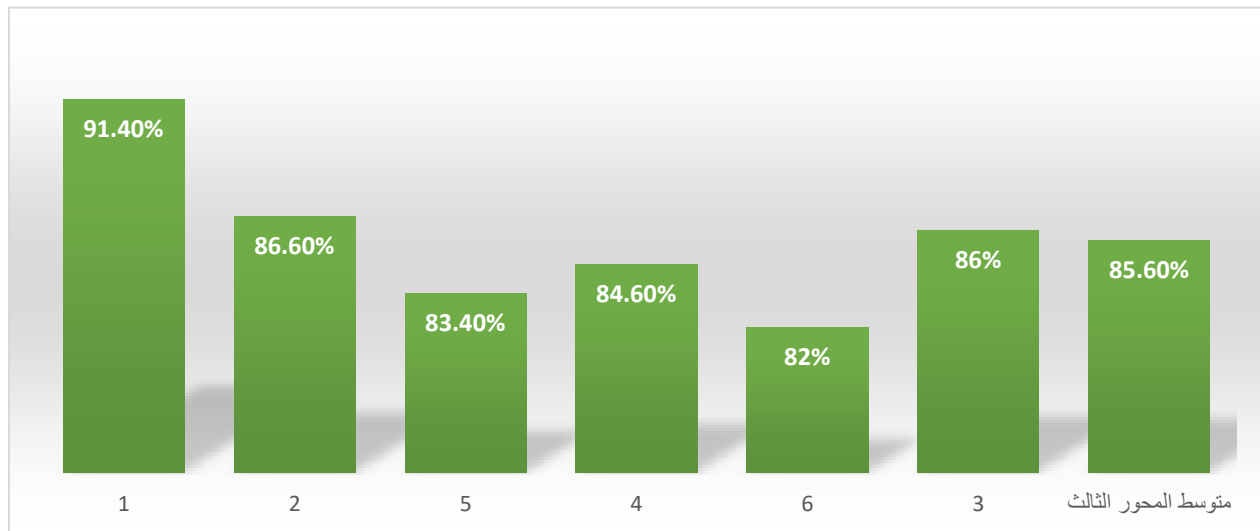
- أن الفقرة رقم (5) والتي تنص على (يتكيف المواطن مع ارتفاع أسعار الصرف) حصلت على الترتيب (السادس) بمتوسط حسابي (4.20) وبتقدير لفظي (عالي).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الأول أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم وجود تشتت من قبل المبحوث.
- وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثاني نجد أنه بلغ (3.26) وبانحراف معياري (0.783) وبتقدير لفظي (عالي)، وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القضاء على التضخم وتحقيق المرونة في الأسعار والأجور.

3- المحور الثالث: تحقيق استقرار العملة المحلية.

الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة

لفقرات المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	يؤثر البنك المركزي على عرض النقود وأسعار الفائدة	1	4.57	0.568	91.4%	عالي
2	التضخم الناتج عن وجود اختلالات في هيكل الاقتصاد القومي يصعب التغلب عليه في المدى القصير	2	4.33	0.479	86.6%	عالي
3	البنك المركزي عبارة عن مؤسسة تقوم بإدارة العملة	5	4.17	0.699	83.4%	مرتفع
4	الرقابة على أسعار الصرف تحقق استقرار العملة المحلية	4	4.23	0.626	84.6%	عالي
5	للبنك المركزي خطط دائمة لكافة الظروف الاقتصادية تحقق استقرار العملة المحلية	6	4.10	0.607	82%	مرتفع
6	يوفر استقرار للعملة المحلية بيئة استثمارية جذابة	3	4.30	0.651	86%	عالي
	متوسط المحور الثالث		4.28	0.406	85.6%	عالي



شكل رقم (8) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث

يوضح الجدول رقم (11) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (عالي) على جميع فقرات المحور الثالث؛ وبلغ متوسط الاستجابة لفقرات على (4.28)، والنسبة المئوية (85.6%)، وتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثالث وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرة (1) والتي تنص على (يؤثر البنك المركزي على عرض النقود وأسعار الفائدة) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.57) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (2) والتي تنص على (التضخم الناتج عن وجود اختلالات في هيكل الاقتصاد القومي يصعب التغلب عليه في المدى القصير) حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (4.33) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (6) والتي تنص على (يوفر استقرار للعملة المحلية بيئة استثمارية جذابة) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (4.30) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (4) والتي تنص على (الرقابة على أسعار الصرف تحقق استقرار العملة المحلية) حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (4.23) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (3) والتي تنص على (البنك المركزي عبارة عن مؤسسة تقوم بإدارة العملة) حصلت على الترتيب (الخامس) بمتوسط حسابي (4.17) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (5) والتي تنص على (البنك المركزي خطط دائمة لكافة الظروف الاقتصادية تحقق استقرار العملة المحلية) حصلت على الترتيب (السادس) بمتوسط حسابي (4.10) وبتقدير لفظي (مرتفع).

- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثالث اقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم وجود تشتت من قبل المبحوث.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثالث نجد أنه بلغ (4.28) وبانحراف معياري (0.406) وبتقدير لفظي (عالي)، وعلى ضوء ما تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة النقدية وتحقيق استقرار العملة المحلية

ثالثاً: عرض النتائج الإجمالية لمحاور الدراسة:

الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات

أفراد العينة لمحاور الدراسة بشكل عام

م	المحاور	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	دور السياسة النقدية في معالجة التضخم	3	4.07	0.291	81.4%	مرتفع
2	القضاء على التضخم وتحقيق المرونة في الأسعار والأجور	1	4.38	0.363	87.6%	عالي
3	تحقيق استقرار العملة المحلية	2	4.28	0.406	85.6%	عالي
	المتوسط العام لجميع المحاور		4.24	0.229	84.8%	عالي

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بـ " دور السياسة النقدية في معالجة التضخم"، أن متوسط محاور الاستبانة ككل بلغ (4.24) وانحراف معياري (0.229)، ودرجة قياس (عالي)، حيث حصل المحور الأول: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.07) وانحراف معياري (0.291) وتقدير لفظي (مرتفع)، وحصل المحور الثاني: القضاء على التضخم وتحقيق المرونة في الأسعار والأجور على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.38) وانحراف معياري (0.363) وتقدير لفظي (عالي)، وحصل المحور الثالث: تحقيق استقرار العملة المحلية على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.28) وانحراف معياري (0.406) وتقدير لفظي (عالي).

ويعزو الباحثات حصول محاور الدراسة بشكل عام على موافقة عينة الدراسة بدرجة قياس (عالي) على أنه يوجد دور للسياسة النقدية في معالجة التضخم.

رابعاً: اختبار الفرضيات:

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين السياسة النقدية ومعالجة

التضخم تم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (13) يبين نتائج اختبار السياسة النقدية ومعالجة التضخم

المحور	الرقم	المتوسط الحسابي	الفرق في المتوسط	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
السياسة النقدية لا تقوم بمعالجة التضخم	30	4.0704	0.57037	10.734	29	0.000

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الأولى موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة ($\alpha=0.05$) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين السياسة النقدية ومعالجة التضخم وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين السياسة النقدية ومعالجة التضخم

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا توجد علاقة بين القضاء على التضخم وتحقيق المرونة في الأسعار

والأجور تم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (14) يبين نتائج اختبار القضاء على التضخم وتحقيق المرونة في الأسعار والأجور

المحور	الرقم	المتوسط الحسابي	الفرق في المتوسط	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
القضاء على التضخم لا يحقق المرونة في الأسعار والأجور	30	4.3778	0.8778	13.252	29	0.000

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الثانية موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة ($\alpha=0.05$) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد

علاقة بين القضاء على التضخم وتحقيق المرونة في الأسعار والأجور وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه توجد علاقة بين القضاء على التضخم وتحقيق المرونة في الأسعار والأجور.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: لا توجد علاقة بين تحقيق استقرار دون تضخم ورفع قيمة الريال اليمني لبنك المركزي ومزادات العملة الاجنبية تم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:
جدول (15) يبين نتائج اختبار تحقيق استقرار دون تضخم ورفع قيمة الريال اليمني لبنك المركزي ومزادات العملة الاجنبية.

المحور	الرقم	المتوسط الحسابي	الفرق في المتوسط	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
لا يمكن تحقيق استقرار دون تضخم ورفع قيمة الريال اليمني لبنك المركزي ومزادات العملة الاجنبية	30	4.2833	0.7833	10.561	29	0.000

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الثالثة موجبة ومستوى الدلالة أقل من مستوى الثقة ($\alpha=0.05$) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد علاقة بين تحقيق استقرار دون تضخم ورفع قيمة الريال اليمني لبنك المركزي ومزادات العملة الاجنبية وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه توجد علاقة بين تحقيق استقرار دون تضخم ورفع قيمة الريال اليمني لبنك المركزي ومزادات العملة الأجنبية.

جدول رقم (16) معامل ارتباط بيرسون بين المحاور وبعضها والدرجة الكلية

م	المحاور	عدد الفقرات	معامل بيرسون
1	دور السياسة النقدية في معالجة التضخم	9	0.830**
2	القضاء على التضخم وتحقيق المرونة في الأسعار والأجور	9	0.744**
3	تحقيق استقرار العملة المحلية	6	0.725**
	الدرجة الكلية	24	0.795**

** عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.001$)

من خلال الجدول رقم (16) بحساب معامل ارتباط بيرسون لكل محور من محاور الاستبيان الثلاثة، والدرجة الكلية للاستبيان ككل بوصفه محكاً داخلياً، وقد دلت النتائج أن جميع محاور الاستبيان الثلاثة دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.001$)، ويتضح وجود ارتباط موجب وقوي، كما تشير النتائج إلى تحقق الصدق للاستبيان، وبالتالي تطبيقه بكفاءة على عينة الدراسة .

النتائج والتوصيات

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاول الباحثات معالجة اشكالية البحث التي تدور حول دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، فقد تم التوصل من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة إلى بعض النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي:-

أولاً: النتائج

1. يصنف التضخم في البنك المركزي أسوأ ضريبة اقتصادية على الإطلاق.
 2. يصنف البنك المركزي التضخم بأنه العلاقة بين مستوى الأسعار وكمية النقود.
 3. يتعبر البنك المركزي ان الزيادة في النقدية تعتبر تضخم.
 4. يسعى البنك المركزي لرفع القيمة الشرائية للريال اليمني الضعيفة بسبب تدهور قيمة العملة.
 5. أن البنك المركزي عبارة عن المؤسسة الرئيسية التي تقوم بإدارة العملة.
- ولخص البحث إلى عدد من النتائج بناءً على نتائج التحليل الاحصائي للبيانات التي شملها البحث فيما يلي أهم تلك الاستنتاجات:
6. وافقت العينة في المحور الأول: أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة النقدية ومعالجة التضخم، بمتوسط حسابي (4.07) وبانحراف معياري (0.291) وبتقدير لفظي (مرتفع).
 - أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو معالجة قضايا التضخم.
 - أن السياسة النقدية الحالية تعمل على خفض معدل التضخم.
 - أن الوضع الاقتصادي المتدهور الذي تعيشه اليمن والزيادة في أسعار السلع الغذائية هو نتيجة نفاذ الاحتياطات الخارجية من النقد الأجنبي.
 7. وافقت العينة في المحور الثاني: أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية القضاء على التضخم وتحقيق المرونة في الأسعار والأجور، بمتوسط حسابي (4.43) وبانحراف معياري (0.568) وبتقدير لفظي (عالي).
 - أن وجود رقابة وضبط على سعر العملة المحلية والحد منه تدورها يقلل معدل التضخم.
 - أن ارتفاع نسبة التضخم دون اتخاذ أي إجراءات للحد منه ينتج عنه ارتفاع للأسعار والأجور.
 - أن مجلس الإدارة يلتزم بإعلام الهيئة العمومية عن كيفية تشكيل لجنة التدقيق.
 8. وافقت العينة في المحور الثالث: تحقيق استقرار العملة المحلية، بمتوسط حسابي (4.28) وبانحراف معياري (0.406) وبتقدير لفظي (عالي).

- أن التضخم عندما يصل للهيكل الاقتصادي القومي يصعب التغلب عليه في المدى القصير .
- أن تدريب العاملين على التقنيات والأجهزة والمعدات الحديثة يبسط إجراءات العمل .
- أن الرقابة على أسعار الصرف تحقق استقرار العملة المحلية .
- البنك المركزي يعتبر المؤثر في عرض النقود وأسعار الفائدة وهو من يضع الخطط لكافة الظروف الاقتصادية التي تحقق استقرار الريال .

ثانياً: التوصيات

- بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، توصي الدراسة بالآتي:
- أهمية اتباع السياسة النقدية لأنها تعتبر أساس ضبط التضخم والحد منه .
- يمكن الحد من التضخم من خلال تقليل عرض النقود والعكس صحيح فكلما زاد عرض النقود زاد التضخم .
- للتخلص من الارتفاع الدائم في السلع والخدمات يجب أولاً التعرف على مسببات التضخم والقضاء عليه لأنه سبب هذا الارتفاع .
- على المواطنين الحد من التساهل وتقبل ارتفاع الأسعار وتدهور العملة دون أن تأثر اجراء واضح .
- للنهوض بمستوى الاستثمار يجب أولاً استقرار العملة المحلية .

المراجع

- 1- اسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، الطبعة الاولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2017.
- 2- الحاج علي الحاج شهاد، رسالة ماجستير بعنوان: السياسات النقدية للبنك المركزي لدول وسط أفريقيا وأثرها على التنمية الاقتصادية في تشاد (2006م- 2011م)، غير منشورة، جامعة أفريقيا العالمية- 2013.
- 3- الدليمي، عوض فاضل، النقود والبنوك، جامعة بغداد، 1990.
- 4- الوادي، محمود حسين وآخرون، الاساس في علم الاقتصاد، ط1، دار اليازوري للنشر، عمان، 2007
- 5- الوادي، محمود حسين وآخرون، الاقتصاد الكلي، ط2، دار المسيرة للنشر، عمان، 2010.
- 6- ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار المعارف، 1980.
- 7- أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003) رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003-2006
- 8- أحمد محمد عادل عبد العزيز، الفائدة والتضخم بين النظرية والواقع، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2016.
- 9- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2004،
- 10- تيجاني بالرقى، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006.
- 11- جمال خريس، أيمن أبو خضير، عماد خصاونة، النقود والبنوك، ط1 ، دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، 2002.
- 12- حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك المبادئ والسياسات، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
- 13- شفير أمين، 2018، التحولات الاقتصادية والاجتماعية وأثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة نور القليعة، الجزائر .
- 14- شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة ماجستير بالمركز الجامعي، بالمدينة 2001.
- 15- ضياء الدين زيتون، مبادئ علم الاقتصاد، المكتب العلمي، الإسكندرية، 2000.
- 16- عبدالمطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

- 17- علي عبد الوهاب نجا وآخرون، النقود والسياسة النقدية والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018.
- 18- عناية، غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 19- غازي حسين عناية التضخم المالي، ط 1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 37.
- 20- محمد عبد العظيم الدكماوي، مبادئ علم الاقتصاد الجزئي والكلية، الطبعة الأولى، مكتبة الفالح للنشر والتوزيع، 2013.
- 21- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2019.
- 22- مروان عطوان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، ط 1، دار البحث للطباعة والنشر، 1989.
- 23- مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2006)، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015.
- 24- ناضم محمد ثوري الشمري، النقود والمصارف مدرسة الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، 1995.
- 25- وضاح نجيب رجب / التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي – ط 1 – دار النفائس للنشر والتوزيع – عمان – 2010.

المراجع الأجنبية

- 1- Branson H.W, Macroeconomic Theory and Policy, Universal Book Stall, new Delhi, 1979.
- 2- Lindgren, Carl Johan, "The Transition from Direct to Indirect Instruments of Monetary Policy" In Downes Patrick and Vaey Zadeh, Reza eds, "The Evolving Role of Central Banks. IMF. Publications, 1991.
- 3- Smith, Warren L, The Instruments of General Monetary Control, National Banking Review, Vol. I, September 1963 p47

الملاحق



الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية العلوم الإدارية والمالية

قسم العلوم المالية والمصرفية

(استمارة استبيان)

المحترمة/المحترم

الاخت/الاخ

تحية طيبة وبعد..

يهديكم الباحثات خالص تحياتهم ويضعون بين ايديكم هذا الاستبيان بعنوان " دور السياسة النقدية في معالجة التضخم (في الاقتصاد اليمني) " والذي أعد بهدف الحصول على البيانات المتعلقة بالجانب الميداني لاستكمال متطلبات البحث.

وقد صمم هذا الاستبيان بغرض الحصول على معلومات كافية للتعرف على دور السياسة النقدية في معالجة التضخم

وبهدف تحقيق استقرار في الأجور والاسعار واستقرار قيمة الريال اليمني وذلك من خلال دراسة وتحليل إجاباتكم على أسئلة الاستبيان. ولأهمية الدراسة يأمل الباحثات تعاونكم في الاجابة على اسئلة الاستبيان بموضوعية وحيادية مع توخي الدقة حيث ان مساهمتكم في تقديم الاجابة على جميع الاسئلة هو اساس لنجاح البحث والوصول الى النتائج المفيدة.

مع التاكيد من ان هذه البيانات سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط. ونؤكد ان البيانات التي ستقدمونها ستحاط بالسرية التامة.

ونتمنى تعاونكم والاجابة عن الموضوع بعناية والاهتمام الكامل

شاكرين حسن تعاونكم سلفاً

وخالص الشكر والتقدير

القسم الاول:-الرجاء الاجابة عن الاسئلة الاتية بوضع علامة(✓)على الاجابة المناسبة في ☐

1-الجنس:- ذكر ☐ أنثى ☐

2-العمر:-أقل من 30 سنة ☐ من 31 الى 40 ☐

من 41 الى 50 ☐ أكثر من 50 ☐

3-المركز الوظيفي

☐ مدير تنفيذي

☐ مدير اداري

☐ رئيس قسم

☐ خدمة عملاء

☐ محاسب

☐ اخرى ☐ أذكرها.....

4-المؤهل العلمي:-دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ ماجيستر ☐ دكتوراه ☐

5-التخصص العلمي:-محاسبة ☐ ادارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ علوم مالية ومصرفية ☐

6-عدد سنوات الخبرة في الشركة:- أقل من 3 سنوات ☐

☐ من 3-5 سنوات

☐ من 5-10 سنوات

☐ من 10-15 سنة

☐ أكثر من 15 سنة

المحور الأول: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم.

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- معالجة قضايا التضخم هو أساس عمل السياسة النقدية					
2- الزيادة في كمية النقود تعد تضخم.					
3- السياسة النقدية تتحكم بسعر الفائدة.					
4- السياسة النقدية الاساس في ضبط التضخم.					
5- السياسة النقدية هي تعديل لعرض النقود.					
6- تعمل السياسة النقدية الحالية على خفض معدل التضخم.					
7- يمكن التحكم بالتضخم من خلال التقليل من عرض النقود.					
8- زيادة في عرض النقود يؤدي الى زيادة في التضخم.					
9- المساهمة في استقرار الناتج المحلي الإجمالي.					

المحور الثاني:- القضاء على التضخم وتحقيق المرونة في الأسعار والأجور.

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- ارتفاع السلع والخدمات يؤدي الى زيادة التضخم.					
2- التضخم هو أسوأ ضريبة على الإطلاق.					
3- زيادة التضخم يؤدي الى ارتفاع الأسعار والأجور.					.
4- تؤدي الزيادة في سعر الخصم إلى خفض مبلغ الإقراض الذي تقدمه البنوك.					
5- يتكيف المواطن مع ارتفاع أسعار الصرف					
6- التضخم هو العلاقة بين مستوى الأسعار وكمية النقود.					
7- نفاذ الاحتياطات الخارجية من النقد الأجنبي يقود الى زيادة أسعار السلع الغذائية.					
8- تدهور قيمة العملة الوطنية يرفع معدل التضخم					
9- تدهور قيمة العملة يضعف القوة الشرائية للعملة الوطنية					

المحور الثالث:- تحقيق استقرار العملة المحلية.

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- يؤثر البنك المركزي على عرض النقود وأسعار الفائدة.					
2- التضخم الناتج عن وجود اختلالات في هيكل الاقتصاد القومي يصعب التغلب عليه في المدى القصير.					
3- البنك المركزي عبارة عن مؤسسة تقوم بإدارة العملة					
4- الرقابة على أسعار الصرف تحقق استقرار العملة المحلية					
5- للبنك المركزي خطط دائمة لكافة الظروف الاقتصادية تحقق استقرار العملة المحلية					
6- يوفر استقرار للعملة المحلية بيئة استثمارية جذابة					